الأمم المتحدة

TD/561

Distr.: General
12 January 2026
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20–23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته السادسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

GE.26-00315 (A) 200226 230226

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات[1]

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها المؤتمر 3

ألف – رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة 3

باء – مسائل أخرى 4

ثانياً – موجز الرئاسة 4

ألف – البيانات التي أُدلي بها في الجلسة العامة الافتتاحية 4

باء – رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة 8

ثالثاً – المسائل التنظيمية والاجرائية ومسائل أخرى 19

ألف – افتتاح المؤتمر 19

باء – انتخاب الرئيس 19

جيم – إنشاء هيئات الدورة 19

دال – انتخاب نواب الرئيس والمقرر 19

هاء – وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر 20

واو – إقرار جدول الأعمال 21

زاي – مناقشة عامة 21

حاء – تحديد ملامح المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة 21

طاء – مسائل أخرى 21

ياء – اعتماد تقرير المؤتمر المقدَّم إلى الجمعية العامة 22

كاف – الإعراب عن الامتنان للاتحاد السويسري، حكومةً وشعباً 22

لام – الجلسة العامة الختامية 22

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 23

الثاني – بيانات الموقف 24

الثالث – قائمة الأنشطة 41

الرابع – الحضور 43

الخامس – استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19) 49

السادس – قائمة الوثائق 51

(1) يحتوي الموقع الشبكي للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (https://unctad.org/unctad16) على جميع المواد المتعلقة بالمؤتمر، بما في ذلك البرنامج والوثائق والبث الشبكي.

مقدمة

وفقاً لقراري الجمعية العامة 1995 (الدورة 19) المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 1964 و204/63 المؤرخ 28 كانون الثاني/يناير 2009، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دورته السادسة عشرة في جنيف في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وأقر مجلس التجارة والتنمية موضوع المؤتمر في مقرره 583 (د ت-76) الذي اتخذه في جلسته التنفيذية السادسة والسبعين المعقودة في 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. واعتمد مجلس التجارة والتنمية جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للمؤتمر في 5 شباط/فبراير 2025 في دورته السابعة والسبعين التي عُقدت في الفترة من 3 إلى 5 شباط/فبراير 2025.

وأنشأ مجلس التجارة والتنمية، في دورته الحادية والسبعين، التي عقدت في الفترة من 20 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2024، اللجنة التحضيرية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر، التي سيرأسها رئيس المجلس، السيد بول بيكرز (مملكة هولندا)، من أجل النظر في النص التفاوضي السابق للمؤتمر. ووافق المجلس بصفة استثنائية، في دورته الاستثنائية السادسة والثلاثين، المعقودة في 19 أيلول/سبتمبر 2025، على توصية اللجنة التحضيرية بألا يحيل رسمياً النسخة الحالية من النص التفاوضي إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وعُقدت الأنشطة الجانبية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وشملت اجتماعات منتدى الرقمنة من أجل التنمية، والمنتدى العالمي للسلع الأساسية، والمنتدى العالمي للخدمات، ومنتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنتدى الشباب. وعُقدت الجلسة العامة الافتتاحية وحفل افتتاح الدورة السادسة عشرة للمؤتمر (انظر الفصل الثالث) في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في قاعة الجمعية بقصر الأمم. وعُقدت تسعة أجزاء رفيعة المستوى في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025 تناولت مواضيع ذات صلة بموضوع المؤتمر (انظر الفصل الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات على المستوى الوزاري لمجموعة الـ 77 والصين، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، بالتزامن مع الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. واعتمد المؤتمر، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، توافق آراء جنيف من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام: إعلانٌ سياسي وتوافق آراء جنيف[2]. وعقد المؤتمر، إبان الدورة، 14 جلسة عامة، هي الجلسات من 308 إلى 321.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

ألف- رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة

1- اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الجلسة العامة 321 (الختامية) لدورته السادسة عشرة، المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، توافق آراء جنيف بشأن نظام اقتصادي عادل ومستدام: إعلانٌ سياسي وتوافق آراء جنيف (انظر TD/561/Add.1 وTD/561/Add.2، على التوالي).

(2) يحتوي الموقع الشبكي الرسمي (https://unctad.org/unctad16) على جميع المواد المتعلقة بالمؤتمر، بما في ذلك البرنامج والوثائق والبيانات وتسجيلات الفيديو.

باء- مسائل أخرى

2- أحاط المؤتمر علماً أيضاً، في جلسته العامة 321 (الختامية) المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، بالإعلانات التي أحيلت إلى دورته السادسة عشرة عقب الاجتماعات الوزارية التي عقدتها أربع مجموعات إقليمية، وتلك الإعلانات هي: الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/545؛ والإعلان الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/546؛ والإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/547؛ والإعلان الذي أدلت به مجموعة الـ 77 والصين أمام الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/548.

ثانياً- موجز الرئاسة

رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة

(البند 8 من جدول الأعمال)

ألف- البيانات التي أُدلي بها في الجلسة العامة الافتتاحية

3- أدلت رئيسة وزراء بربادوس، بصفتها رئيسة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بأول بيان افتتاحي في الجلسة العامة. وأعربت عن امتنانها للأمينة العامة للأونكتاد ولموظفي أمانة الأونكتاد لقيادتهم المتميزة على مدى فترة السنوات الأربع. وتبين الوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة، وهي عهد بريدجتاون، التحولات الرئيسية التي اعتُبرت ضرورية آنذاك، والتي لا تزال وجيهة. وقد كان عهد بريدجتاون بمثابة تفويض وخريطة طريق لتوجيه تحول الأونكتاد واستجابته للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

4- وأعربت عن تقديرها لوضع استراتيجية للدول الجزرية الصغيرة النامية وإنشاء صندوق استئماني، ودعت الشركاء في الوقت ذاته إلى العمل على توفير الموارد اللازمة له. وقد وجهت الجائحة الانتباه في البداية إلى الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية، وهي اضطرابات فاقمتها لاحقاً أزمة المناخ والنزاعات. وقد كانت بربادوس فخورة باستضافة منتدى الأونكتاد الأول لسلاسل الإمداد العالمية.

5- وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للحد من أوجه التفاوت والاستضعاف، أصبح العالم أكثر انقساماً واستقطاباً. وتعرضت الأمم المتحدة أيضاً، التي كانت بارقة أمل لا غنى عنها على مدى 80 عاماً، رغم قصورها، للصدمة. ولذلك، فقد آن الأوان لإعادة ابتكار التعددية وإعادة الاستثمار فيها. وكان لا بد من أن يستند موضوع الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، "رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة"، إلى معالجة انهيار الثقة في التعددية. فقبل ستين عاماً، ساهم الأونكتاد مساهمة كبيرة في مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وها هو مرة أخرى في وضع يمكنه من المساهمة في تشكيل مستقبل قائم على قدرته على الحشد وإمكاناته البحثية القوية. وشجعت الأعضاء على تمكين الأونكتاد من أن يكون المكان الذي يتشكل فيه توافق آراء عالمي جديد بشأن الروابط بين التجارة والتنمية من أجل رخاء الجميع لا نجاح القلة.

6- ورحب رئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في كلمته الافتتاحية، بالأعضاء وشدد على الدور التاريخي لجنيف باعتبارها رمزاً للتعددية ولتوافق الآراء. وأكد على العلاقات الوثيقة بين سويسرا والأونكتاد، مشيراً إلى أن سويسرا، بصفتها مقر المؤسسة، رافقت الأونكتاد في مختلف مراحل تاريخه، بما في ذلك الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيسه، في جنيف في عام 2024.

7- وعرض بإيجاز الوضع العالمي الصعب الراهن الذي يعقد فيه المؤتمر وقال إنه يتوقع أن يقدم المؤتمر أيضاً حلولاً ممكنة. ففي خضم الأزمات المتعددة والاستقطاب المتزايد، ما انفكت البلدان تتكفئ على نفسها. والأشد استضعافاً يعانون أكثر من غيرهم: فالفقر المدقع يؤثر على أكثر من 700 مليون شخص. وما لبث الاقتصاد العالمي يعود إلى النمو في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حتى اندلعت نزاعات جديدة ومتجددة. وبالإضافة إلى المعاناة التي لا حد لها، أثرت تلك النزاعات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. فقد عطلت سلاسل الإمداد وأدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الديون، ولا سيما في البلدان النامية، وهي الأشد تضرراً. وعلاوة على ذلك، تطلب الوضع الجيوسياسي زيادة الإنفاق على الأمن. وقد تأثر التعاون الدولي بشدة من جراء ذلك.

8- ولمواجهة تلك التحديات، دعا إلى إعادة تأكيد القيم الأساسية المتمثلة في الحوار المتعدد الأطراف وبناء توافق الآراء، فضلاً عن النظام التجاري القائم على القواعد. فهي ضرورية لإحلال الاستقرار ومعالجة القضايا العالمية المعقدة. ولا بد من إعادة النظر في التعاون الدولي، من خلال مجالات رئيسية مثل التركيز وتحسين التنسيق والكفاءة وحشد الموارد الخاصة. ومن الضروري البناء على الحاضر في "رسم معالم المستقبل". وبصفته رئيس المؤتمر، حث المندوبين على البقاء أوفياء لتقاليد جنيف الدولية والتوصل إلى توافق في الآراء على أساس التنوع القيّم في وجهات النظر من أجل تحقيق الهدف المشترك الذي يجسده موضوع المؤتمر.

9- وأبرز رئيس تيمور الشرقية التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في سعيها للتعافي من الأزمات المتداخلة، بما فيها جائحة كوفيد-19 والكوارث المناخية والصدمات الغذائية وفي مجال الطاقة. وكثيراً ما أدت الشروط المشددة في النظام التجاري والمالي العالمي إلى استبعاد البلدان المستضعفة في الوقت الذي كانت فيه في أمس الحاجة إلى الدعم؛ فبالنسبة للعديد من البلدان، تتجاوز خدمة الديون الإنفاق على الصحة والتعليم. ويُسحب التمويل المخصص للتعويض عن الخسائر والأضرار المناخية، في حين تتجاهل المناقشات التي تجريها البلدان الغنية بشأن سلاسل الإمداد والصناعات الرقمية احتياجات أشد البلدان فقراً.

10- وأشار إلى أن الأونكتاد أنشئ لضمان أن تخدم التجارة التنمية، ودعا إلى تجديد الالتزام بإعادة التوازن إلى القواعد التجارية والمالية العالمية لتزويد أقل البلدان نمواً بالحيز السياساتي اللازم لبناء الصناعات وخلق فرص عمل لائقة وإضافة قيمة إلى مواردها، بما يعزز الإنتاج المحلي.

11- وتتطلب قضيتا الديون وتمويل التنمية اتخاذ إجراءات حاسمة. وثمة حاجة إلى آليات عادلة يمكن التنبؤ بها لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، وهما أمران يرتبطان بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ألا تُجبر البلدان النامية على الاختيار بين سداد جميع ديونها والاستثمار في مستقبل شعوبها، فقد دفعت البلدان النامية في عام 2023 مبلغاً قدره 406 بلايين دولار على فوائد الديون وحدها.

12- وعلاوة على ذلك، ينبغي سد الفجوة الرقمية من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير الربط الميسور التكلفة بشبكة الإنترنت والدعم لسياسات الصناعة الرقمية لكي يتسنى لأقل البلدان نمواً المشاركة في الاقتصاد العالمي. ويعني العدل المناخي في مجالي التجارة والاستثمار إتاحة التمويل المناخي وجعل معايير التجارة الخضراء شاملة للجميع. وينبغي الاعتراف، في سياق الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بأن الخروج من هذه الفئة ليس سوى بداية للتنمية. واختتم كلامه قائلاً إن التجارة يجب أن تستخدم من أجل الخير والأمن وتحسين حياة البشرية جمعاء.

13- وأشاد رئيس وزراء فيتنام بأهمية موضوع المؤتمر، المتمثل في رسم معالم مستقبل يتسم بالتنمية المنصفة والشاملة والمستدامة. فالعالم يقف عند مفترق طرق تاريخي يتطلب تغييراً جذرياً في فكرة التنمية والنُهج الإنمائية. وينبغي أن تكون الإنسانية في صميم جميع السياسات، باعتبارها القوة الدافعة للتنمية والهدف المنشود منها في الوقت ذاته. فالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي هي الأساس، في حين أن حماية البيئة والضمان الاجتماعي يجب أن يدفعا التقدم السريع والمستدام.

14- وأكد على الحاجة الملحة إلى التضامن الدولي والتعددية والتعاون من أجل مواجهة التحديات العالمية المترابطة. ووجود نظام دولي منصف وشفاف وقائم على القواعد شرط أساسي للسلام والاستقرار والازدهار المشترك، بما في ذلك إصلاح النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف بما يضمن اتسامها بالانفتاح والعدالة والشمول وتلبيتها لاحتياجات جميع البلدان.

15- وقد ركزت فيتنام على الاستقلال والاعتماد على الذات والتنويع والتعددية، وهي تتبوأ مكانة شريك موثوق وعضو مسؤول في المجتمع الدولي. ويؤيد بلده بقوة الدور المركزي الذي تضطلع به المتحدة في حفظ السلام وتعزيز التعاون ومعالجة القضايا العالمية، ويشجع في الوقت ذاته التعاون ومعالجة القضايا العالمية المتمحورة حول الإنسان، بما في ذلك في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الشاملة والمستدامة.

16- وأكدت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التجارة، عندما تسترشد بالإنصاف والشمول والمساواة، يمكن أن تكون محركاً قوياً للتنمية المستدامة. فهي يمكن أن تبني الجسور وتسد الفجوات وتحسن حياة الناس. وتشمل النجاحات الإقليمية المحققة، التجارة البينية من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي عززت المرونة ووضعت الرابطة في المرتبة السادسة من أكبر اقتصادات العالم. ومن المتوقع أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2035، وأن تنتشل ملايين الأشخاص من براثن الفقر المدقع. ومن ثم، فإن التجارة قادرة على تذليل العقبات وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات وتطوير التكنولوجيا عندما تظل عادلة وشاملة.

17- وقد أصبح العالم أكثر ترابطاً وعولمة من أي وقت مضى. ومع ذلك، ما انفكت الثقة في النظام المتعدد الأطراف تضعف في الوقت الذي تظل فيه المكاسب الاقتصادية غير متكافئة. فعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي ينتج أكثر من 100 تريليون دولار سنوياً، فإن نصف البشرية لم يشهد سوى نمواً ضئيلاً في الدخل على مدى عقود. وتواجه البلدان النامية ديوناً متزايدة بلغت 31 تريليون دولار في عام 2024، مما أجبر الحكومات على إيلاء الأولوية لخدمة الديون على حساب الاستثمارات الأساسية في الصحة والتعليم. وأكدت أيضاً أن اتساع الفجوة الرقمية يقوض المساواة والثقة لأنه يركز التكنولوجيات الناشئة في يد قلة قليلة.

18- وفي معرض إشارتها إلى الدور الذي اضطلع به الأونكتاد على مدى الستين عاماً الماضية في الربط بين التجارة والتنمية، دعت المشاركين في المؤتمر إلى تجديد تلك المهمة ومعالجة قضايا من قبيل التنويع والاستدامة وتمويل التنمية والتعددية. وبوسع الأونكتاد أن يساعد البلدان على وضع سياسات تجارية أكثر إنصافاً، وجذب الاستثمارات إلى المجتمعات المحلية، وسد الفجوات التكنولوجية، وتحويل الديون إلى أداة لتحقيق التنمية. وسطلت الضوء على تزامن الدورة السادسة عشرة للمؤتمر مع الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى السنوية الأولى لميثاق المستقبل؛ مشيرة إلى أن ذلك يتيح فرصة سانحة لاستعادة الثقة في التعددية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة في خضم عملية الإصلاح. واختتمت بالقول إن إحراز تقدم في مجال التجارة والتنمية ضروري لإثبات أن التعددية تعمل لصالح الجميع ولضمان أن ترفع التجارة من مستوى معيشة الناس بدلاً من أن تفرّق بينهم، وتمكّنهم بدلاً من أن تستبعدهم، وتساعد كل بلد على جني ثمار وعد الرخاء.

19- وأشارت المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أن الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 1964 عقدت أيضاً في قاعة الجمعية بقصر الأمم، التي حُدِّث مؤخراً لتلبية الاحتياجات المعاصرة مع الحفاظ على إرثها في مجال التعاون الدولي.

20- وقد مثل إنشاء الأونكتاد حقبة جديدة في الحوار الاقتصادي العالمي. فمنذ البداية، اعتُبرت التجارة مساراً مؤدياً إلى السلام والازدهار المشترك. غير أن الانقسامات الجيوسياسية المتعمقة حالياً جعلت التعاون المتعدد الأطراف أصعب وعرقلت العمل الجماعي المطلوب للتصدي للتحديات العالمية بدءاً بتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وانتهاءً بالفجوات التكنولوجية المتزايدة. وهكذا، ضعفت ثقة الجمهور في الحكومات والمؤسسات الدولية، مما ساهم في زيادة انقسام المشهد العالمي واستقطابه.

21- ووتيرة التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ما فتئت تتباطأ في حين يتزايد الفقر والجوع وعدم المساواة. وحقوق الإنسان تتعرض لضغوط في جميع المناطق، وما برحت أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث تفاقم أوجه الضعف وتقوِّض مكاسب التنمية.

22- وأكدت أن التجارة تظل أداة قوية، عندما تسترشد بسياسات شاملة وتطلعية، لعكس الاتجاهات السلبية وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن المؤتمر يتيح فرصة سانحة لإثبات أن التعددية يمكن أن تتكيف مع الواقع وتفي بالالتزامات العالمية. ويوفر ميثاق المستقبل خريطة طريق لتنشيط التعددية؛ ويتوقف نجاح تنفيذه على الإرادة السياسية الثابتة والسياسات المبتكرة والشراكات الشاملة.

23- ودعت إلى اتباع "نهج تعددية الأطراف القائم على الترابط" الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل مد جسور بين المناطق والقطاعات والمؤسسات. وجنيف مثال على هذا النهج، من خلال التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وروح الشراكة العملية هذه نموذجٌ مقنعٌ ينبغي أن تحتذيه التعددية لتحقيق نتائج ملموسة. وأكدت كذلك على الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، لمعالجة مشكلة الديون التي لا يمكن تحملها، وتحديث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والنهوض بقواعد ضريبية عالمية أكثر إنصافاً، وتعزيز التمويل المناخي. ومبادرة الأمم المتحدة 80 تعطي زخماً لتلك الإصلاحات. وأكدت أن المؤتمر مثالٌ لنظام تعددية الأطراف الشامل والقائم على الترابط الذي يلزمنا، معربة عن أملها في أن يكون منبراً للشراكات المبتكرة ولتجديد العزم على بناء مستقبل مرن ومستدام وشامل.

24- وشددت الأمينة العامة للأونكتاد، في كلمتها الافتتاحية، على عدم استقرار المشهد العالمي الذي أصبحت فيه الافتراضات القائمة منذ أمد بعيد بشأن التجارة محل شك مع ظهور ديناميات جديدة. وأشارت إلى التحول في النمو الاقتصادي: فثلاثة أرباع النمو حالياً منشأه في البلدان النامية. وسلطت الضوء على الاتجاهات المفضية إلى التحول مثل زيادة تجارة الخدمات، والربط الرقمي، والتكنولوجيات النظيفة، والذكاء الاصطناعي، وكلها مجالات تتيح فرصاً لإيجاد اقتصاد عالمي أكثر دينامية واستدامة وشمولاً. غير أن عدم اتخاذ إجراءات في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ تعميق أوجه التفاوت، والاعتماد على السلع الأساسية، والديون التي لا يمكن تحملها، واتساع الفجوة الرقمية، وارتفاع تكلفة التحولات المناخية.

25- وشددت على أن رسم معالم المستقبل يتطلب استراتيجيات استباقية. فعلى سبيل المثال، اتخذت بربادوس وكينيا وإندونيسيا خطوات جريئة لإعادة تشكيل مساراتها الإنمائية. وأكدت أن الوزراء والمفاوضين في المؤتمر قد اجتمعوا من أجل رسم معالم المستقبل. وأشارت إلى الدور التاريخي الذي اضطلع به الأونكتاد في النهوض بالتجارة والتنمية من خلال نظام الأفضليات المعمم، وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام البلدان النامية، وإنشاء فئة أقل البلدان نمواً، ورؤية نظام اقتصادي دولي جديد، وكلها أمور زرعت بذور المناقشات الحالية بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي.

26- وأقرت بمرونة التجارة العالمية، إذ لا يزال 72 في المائة من التدفقات خاضعاً لقواعد منظمة التجارة العالمية وما انفكت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تنمو. غير أن ثمة مواطن ضعف مستمرة، من بينها ارتفاع التعريفات الجمركية، وتزايد أعباء الديون، وتراجع التدفقات الاستثمارية، والفجوة الرقمية التي تؤثر على 2,6 بليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال فوائد الذكاء الاصطناعي بعيدة عن متناول معظم البلدان النامية، بينما تؤثر تكاليف التجارة تأثيراً غير متناسب على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتسعى الوثيقة الختامية التي يجري التفاوض عليها في المؤتمر إلى معالجة تلك التحديات.

27- واختتمت قائلة إن المفاوضات والمشاورات الجارية تجسد التعددية في أصدق صورها لأن البلدان عازمة على رسم معالم مستقبلها بنفسها.

باء- رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة

(البند 8 من جدول الأعمال)

28- في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، عُقدت تسعة اجتماعات رفيعة المستوى بشأن مواضيع متصلة بموضوع المؤتمر. ونُظم جزء رفيع المستوى، وهو حوار القادة، في شكل حلقة نقاش ركزت على الفترة الانتقالية الحالية التي تمر بها التعددية وكيف يمكن للتجارة أن تظل محركاً للتنمية المستدامة. أما الجزء الثاني الرفيع المستوى، فتمثل في جلسة عامة مع الأمين العام للأمم المتحدة وفّرت للأفرقة التفاوضية منبراً لتقديم ردودها من منظورها الخاص بشأن التنمية والعدالة والتجارة. وتناولت سبع اجتماعات مائدة مستديرة وزارية، على التوالي، إعادة تصور مسار أوسع نحو التنمية من خلال التجارة؛ وتنفيذ التزام إشبيلية بشأن تمويل التنمية وإنشاء منصة للمقترضين؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة؛ والتعاون من أجل اقتصاد رقمي شامل ومستدام؛ والأولويات الاستراتيجية والتوجهات الناشئة لسياسة الاستثمار وريادة الأعمال؛ والإقليمية في زمن عدم اليقين؛ ونحو سلاسل إمداد ولوجستيات تجارية قادرة على الصمود ومستدامة وشاملة للجميع[3].

1- الأجزاء الرفيعة المستوى

حوار القادة

29- طرحت الأمينة العامة للأونكتاد على حلقة النقاش المؤلفة من خمسة أعضاء سؤالاً هو ما هي السمات الرئيسية لتعددية الأطراف "القديمة" التي ينبغي حمايتها وما هي السمات "الجديدة" التي ينبغي الترحيب بها. وشدد بعض المحاضرين على أهمية الحفاظ على نظام قائم على القواعد يرتكز على الثقة وعلى إمكانية التنبؤ. وحدد أحد المحاضرين كذلك الانفتاح والقواعد الواضحة والتوافق في الآراء كقيم ثابتة تدعم العلاقات التجارية الفعالة. واقترح محاضر آخر جيلاً جديداً من القواعد المتعلقة بالشفافية لتعزيز الثقة في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

30- ودعا بعض المحاضرين إلى إقامة الشراكات واتباع نهج عملي وإنشاء نظام متعدد الأطراف شامل للجميع. وذكّرت محاضرة بأنه بعد الحرب العالمية الثانية، أُرسي الترابط بين الدول والتجارة والأسواق المفتوحة والنفع العام كأساس للسلام، وبأن هذا النظام حقق نتائج إيجابية على مدى 80 عاماً. وقالت إن البلدان النامية تقود حالياً نسبة كبيرة من النمو العالمي. ولا بد من أن تجسد المؤسسات عالماً متعدد الأقطاب تشكله قوى اقتصادية جديدة ويتسم بتوسع التجارة بين بلدان الجنوب.

(3) ترد موجزات كاملة للاجتماعات الرفيعة المستوى في الوثائق TD/552، وTD/553، وTD/554، وTD/555، وTD/556، وTD/557، وTD/558، وTD/559، وTD/560.

31- واستندت محاضرةٌ إلى تلك الاعتبارات. وشجعت على اتباع نهج مقصود وعملي يعترف بأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. ولا بد من اتباع نهج مختلف فيما يتصل بالتمويل والاستثمار والهياكل الأساسية المرنة والديون، مثل السعي إلى إشراك أصحاب مصلحة إضافيين والقطاع الخاص وإقامة شراكات جديدة.

32- وشدد محاضرٌ على ضرورة أن يُترَجم الترابط إلى إصلاحات ملموسة لأن البلدان تحتاج إلى العمل معاً. وينبغي إصلاح النُظم إصلاحاً مستمراً، وليس في أوقات الأزمات فحسب. وحدد الرقمنة والابتكار، وتعبئة رأس المال الخاص، وتعبئة الإيرادات المحلية، باعتبارها عوامل أساسية لتمكين البلدان والدول الأعضاء من تحقيق الأهداف الطموحة التي تنشدها منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أحد المحاضرين أن القطاع الخاص ينبغي أن يكون جزءاً من الحل.

33- ورداً على السؤال المتمثل في كيف يمكن للتجارة أن تستمر في العمل كمحرك للتنمية المستدامة، ذكرت محاضرة أنه لا يمكن أن يكون هناك نمو عالمي بلا نمو في التجارة. فعلى الرغم من الارتفاع الأخير في النزعة الحمائية، فإن نسبة 72 في المائة من التجارة العالمية لا تزال تسير وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية. وقال محاضر آخر إن التجارة والتمويل مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، بينما قال محاضر آخر إنه ينبغي مناقشة التجارة والتمويل والاستثمار معاً، في إطار جدول أعمال واحد متكامل. وأجمع المحاضرون على أن التجارة والتمويل والاستثمار مجالات مترابطة ترابطاً شديداً.

34- وشدد جميع المحاضرين على ضرورة إصلاح التمويل من أجل التنمية لجعله أكثر شمولاً وتأثيراً. وحثّت محاضرةٌ الحكومات على إعادة تخصيص جزء من الإعانات المالية غير الفعالة البالغة 2 تريليون دولار أمريكي للاستفادة من رأس المال الخاص وتمويل أهداف التنمية والمناخ والتجارة، وعلى توسيع نطاق تمويل التجارة ليشمل الشركات البالغة الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورائدات الأعمال. وأشار محاضر آخر إلى آليات مبتكرة أخرى، مثل مقايضة الديون والديون مقابل الاستثمارات والتمويل المختلط.

35- وأكد أحد المحاضرين أن الازدهار والإشراف البيئي يمكن أن يتقدما معاً. وأكد محاضر آخر أن التعليم والتدريب المهني يشكلان أيضاً استثمارات وأنهما ضروريان لتوفير الموظفين اللازمين لتطوير الاقتصاد أو الصناعة أو تنميتهما. ووافقه محاضر آخر الرأي، مشدداً على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب، ولا سيما لسد الفجوة الرقمية.

جلسة عامة مع الأمين العام للأمم المتحدة

36- أشارت الأمينة العامة للأونكتاد إلى أن الأونكتاد تأسس في جنيف منذ أكثر من 60 عاماً لتجسيد مبادئ الأمم المتحدة في البلدان النامية التي تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأكدت على استمرار اتسام مهمة الأونكتاد بالأهمية في الوقت الذي يواجه فيه العالم حالة من عدم اليقين في مجال التجارة وارتفاع مستويات الدين والتشرذم المتزايد.

37- وذكر الأمين العام للأمم المتحدة، في كلمته أمام الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، أن التنمية تتطلب عملاً مدروساً وينبغي أن تحقق العدالة للعالم النامي. فالتجارة تتطلب مؤسسات تضع السياسات والقواعد وتتيح تكافؤ الفرص، كما تتطلب تمويلات واستثمارات وتكنولوجيا يمكن أن تساعد جميع البلدان على المشاركة والازدهار والوفاء بواجب خدمة شعوبها. وقد ساعدت العديد من الإنجازات التي حققها الأونكتاد على مدى عقود في توجيه نظام التجارة العالمية نحو العدالة، مثل: إنشاء فئة أقل البلدان نمواً، واعتماد مبادئ وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأشار أيضاً إلى العمل الجاري لسد الثغرات في النظام التجاري العالمي واقتراح حلول ملموسة، وإلى الدعوات المستمرة منذ فترة طويلة من أجل إصلاح الهيكل المالي الدولي.

38- وحدد أربعة مجالات ذات أولوية للعمل. أولاً، دعا إلى إقامة نظام تجاري واستثماري عالمي عادل، يرتكز على ميثاق المستقبل لدعم النمو المرتكز على التصدير، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، وإصلاح منظمة التجارة العالمية. وينبغي مساعدة الاقتصادات النامية على التخلص من الاعتماد على السلع الأساسية والاستفادة من النمو الهائل في الخدمات.

39- ثانياً، هناك حاجة إلى إصلاح هيكل التمويل من أجل التنمية في عالم حيث يعيش 3,4 بلايين شخص في بلدان تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفق على الصحة أو التعليم. وفي معرض تأكيده على توافق الآراء الذي تُوصِّل إليه في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عُقد في إشبيلية، دعا إلى اتخاذ إجراءات لإتاحة المزيد من التمويل للبلدان النامية، ومضاعفة قوة الإقراض لدى مصارف التنمية المتعددة الأطراف ثلاث مرات، والاستفادة من التمويل الخاص وتخفيف أعباء الدين.

40- ثالثاً، أكد على أهمية التكنولوجيا وتعميم الخدمات والتكنولوجيا الرقمية، وحث الوفود على المضي قدماً في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي لسد الفجوات الرقمية والتحقق من أن التكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل، متاحة لجميع البلدان وليس للقلة الغنية فقط.

41- وأخيراً، لفت الانتباه إلى ضرورة المواءمة بين أهداف التجارة والمناخ وشجع البلدان على دمج استراتيجيات التجارة في الخطط الوطنية للمناخ وتعبئة 1,3 تريليون دولار سنوياً لتمويل المناخ لصالح البلدان النامية بحلول عام 2035. فعلى سبيل المثال، يهدف الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي إلى ضمان استفادة المجتمعات المحلية من استخراج الموارد.

42- وأدلى ببيانات ممثلون رفيعو المستوى عن الأفرقة التفاوضية. وأكد أحد الممثلين أن الأزمة العالمية الحالية المتعددة الأبعاد قد عمقت التفاوتات وحدَّت من فرص الحصول على التمويل، وهو ما يؤثر تأثيراً غير متناسب على البلدان النامية. ويضطلع الأونكتاد بدور محوري في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، من خلال تحليل السياسات والتعاون التقني والحوار المتعدد الأطراف. ودعا إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان تمويل عادل وقابل للتنبؤ به وغير مشروط، وحذّر من الأشكال الجديدة للسياسات الحمائية التي تُمارَس تحت ستار السياسات المناخية. وينبغي أن يظل الأونكتاد منبراً أساسياً لتناول المسائل التقنية والسياسية يشجع التحول الهيكلي والتنمية القائمة على التصنيع المستدام والحد من الفقر والاندماج المنصف لجميع البلدان في الاقتصاد العالمي.

43- وأكدت ممثلة أخرى أن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية الأطراف والحوار المفتوح والبناء. وأعربت عن التزام مجموعتها الإقليمية الراسخ بدعم تعددية الأطراف الفعالة ونظام دولي فعال يكون قائماً على القواعد وتقع الأمم المتحدة في صميمه، وبالوقوف إلى جانب الأونكتاد في إنجاز مهمة بناء الجسور، مع الحرص في نفس الوقت على دعم مبادرة الإصلاح التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة.

44- ووصف ممثل آخر التجارة بأنها محرك قوي للتنمية والحد من الفقر وتحقيق الازدهار المشترك، ودعا إلى إعادة تنشيط نظام التجارة المتعدد الأطراف من خلال إصلاح منظمة التجارة العالمية بحيث يكون أداةً تخدم صالح الجميع وتحظى بدعمٍ من الأونكتاد.

45- وأكد المتكلم الأخير أن الأونكتاد لا يزال يمثل أحد المنتديات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. وشدّد على أهمية التجارة المتعددة الأطراف التي تحقق الإنصاف وتكون خالية من التمييز ومفتوحة للجميع، وقال إنه يتوقع أن تسهم نتائج الدورة السادسة عشرة للمؤتمر إسهاماً كبيراً في تعزيز دور الأونكتاد بوصفه منبراً لتحليلات الخبراء وتبادل الآراء المثمر، فضلاً عن تنفيذ برامج ومبادرات محددة.

2- اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية

تنفيذ التزام إشبيلية بشأن تمويل التنمية وإنشاء منصة للمقترضين

46- سلطت الأمينة العامة للأونكتاد الضوء على اضطرار العديد من البلدان النامية، في الوقت الراهن، إلى الاختيار بين التخلف عن سداد الديون و"التخلف عن" ركب التنمية. وقالت إن إصلاح الهيكل المالي الدولي أمرٌ ضروري لتوفير السيولة والدعم الذي يساعد على مواجهة التقلبات الدورية وزيادة التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كوسيلة لجلب التمويل الخاص. وأكدت أن إنشاء منصة للمقترضين يمثل خطوة حاسمة وأن الأونكتاد بإمكانه أن يقدم مساهمات بناءة في هذا الجهد، بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين.

47- وأقرت حلقة النقاش المؤلفة من ستة أعضاء بالحاجة الملحة إلى معالجة التحديات التي تطرحها الديون، لا سيما ارتفاع تكلفة خدمة الديون، وتحديد الحلول العملية للمضي قدماً. وقال أحد المحاضرين إن الواجب الاخلاقي يملي أن تكون كرامة الإنسان هي محور المناقشات حول الحلول التي تحافظ على إمكانات التنمية والحيز المالي من أجل الاستثمار في البشر.

48- واتفق المحاضرون على أن التزام إشبيلية، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عُقد في عام 2025، يعكس النجاح في التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات عملية رغم التحديات المستمرة التي تعترض التعاون المتعدد الأطراف. وأكدوا على ضرورة اغتنام هذا الزخم وترجمته إلى إجراءات ملموسة من خلال جهود مشتركة يبذلها جميع أصحاب المصلحة. وأوجز أحد المحاضرين المبادرات التنفيذية لمتابعة تنفيذ التزام إشبيلية، مثل المركز العالمي لمبادلة الدين بالتنمية ومنصة المقترضين.

49- وأعرب جميع المحاضرين عن دعمهم لإنشاء منصة المقترضين. وقال بعض المحاضرين إن المنصة ستسدّ فجوة كبيرة في الهيكل المالي الدولي الحالي. وأكدوا على أن منصة المقترضين من شأنها أن تمكّن البلدان التي تمر بأوضاع مماثلة من تبادل الخبرات في التغلب على الصعوبات والحصول على المساعدة التقنية بشأن القضايا المعقدة مثل مبادلة الدين. وأشار محاضر آخر إلى أن تحقيق إمكانات المنصة يتطلب من البلدان المقترضة أن تحدد العناصر الرئيسية للمنصة. وأعرب عدد من المحاضرين عن تأييدهم للدور الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه أمانة المنصة.

50- وشدد عدد من المحاضرين على التعاون بين البلدان النامية في معالجة التحديات المشتركة التي تطرحها الديون. وبالإضافة إلى ذلك، سلط أحد المحاضرين الضوء على الحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية لتمكين البلدان المقترضة من التعامل مع أدوات الديون السيادية المعقدة؛ وأشار إلى أن منصة المقترضين ستشكل حلاً رئيسياً.

51- وعرض بعض المحاضرين وجهة نظر بلدان شمال الكرة الأرضية حول أزمة الديون الحالية في العالم النامي. واستشهد محاضر بأمثلة على كيفية تحمل البلدان الدائنة المسؤولية، مثلاً من خلال تفعيل بند وقف سداد الديون الذي اعتمدته إسبانيا في إطار اتفاقات الإقراض التي أبرمتها مع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والذي ساعد على إيجاد هامش تصرف في المجال المالي يتيح الاستجابة للصدمات الخارجية. وقال محاضر آخر إن منصة المقترضين لا تشكل تهديداً لمصالح الدائنين، بل هي تكملها من خلال تعزيز القدرة على إدارة الديون وتحقيق الفائدة لجميع الأطراف المعنية. ويمكن أن تعمل المنصة بمثابة قناة للتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدائنون، عند الحاجة.

52- وتبادل عدة محاضرين مقترحات ملموسة لتعزيز التعاون بين البلدان النامية وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التزام إشبيلية، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات المتابعة، وأيدوا الدور الرئيسي للأونكتاد في تحويل الالتزام بتلك المبادرات إلى أفعال وفي دعم منصة المقترضين.

جعل الاقتصاد الرقمي شاملاً للجميع ومستداماً من خلال التعاون

53- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد على النمو السريع للاقتصاد الرقمي والإمكانات التي يتيحها لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. وأشارت إلى استمرار وجود العديد من الفجوات الرقمية التي تتطلب النهوض بالاتصال الإلكتروني والمهارات والهياكل الأساسية الرقمية المؤاتية. وشددت على الحاجة إلى العمل الجماعي لسد هذه الفجوات من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرات وإصلاح السياسات.

54- وناقشت حلقة النقاش الأولى التحديات التي تفرضها الرقمنة السريعة فيما يتعلق بتعميم فوائد التكنولوجيا الرقمية وتحقيق نتائج مستدامة. وشارك العديد من المحاضرين استراتيجيات وطنية بشأن المضي قدماً في تحقيق التحول الرقمي.

55- وأكد أحد المحاضرين على الحاجة إلى أطر عمل متماسكة بشأن الأمن السيبراني وخصوصية البيانات والحوكمة للحد من التشرذم وخفض تكاليف الامتثال. وشدد على أهمية مواءمة السياسات الخارجية والمحلية والسياسات المتعلقة بالتجارة، والإبقاء على وقف منظمة التجارة العالمية العمل بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني.

56- وعرض محاضر آخر الرؤية الرقمية التي وضعتها إندونيسيا لعام 2045، وهي رؤية تشمل الهياكل الأساسية والاستثمار والتنظيم والإدماج والمهارات من أجل الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسلط الضوء على التعاون مع الأونكتاد في تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية، الذي ساعد في توجيه الاستثمار والإصلاحات.

57- وركزت محاضرة أخرى على الاتصال الإلكتروني على نطاق العالم والمهارات والخدمات الرقمية الموثوقة. وشدّدت على أهمية الشراكات التي تقوم على التكافؤ بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة في منتديات الأمم المتحدة.

58- وأكد عدة محاضرين أن الرقمنة توفر بالفعل فرصاً جديدة كثيرة، لكن الفجوات في الاتصال الإلكتروني والمهارات والحوكمة والمخاطر المتعلقة بالآثار البيئية تؤدي إلى توسيع نطاق عدم المساواة. وحددت حلقة النقاش أولويات من بينها تطوير أطر عمل موثوقة وقابلة للتشغيل المتبادل لحوكمة البيانات؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية؛ وتعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية لتمكين المواطنين والشركات؛ ومواءمة السياسات الرقمية والتجارية وقياس آثارها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز النمو الشامل للجميع.

59- وبحثت حلقة النقاش الثانية أشكال التعاون والدعم العالميْن التي تمس الحاجة إليها للتحقق من أن الرقمنة تسهم في إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان النامية.

60- وشرح أحد المحاضرين الكيفية التي يمكن بها للمنصات الرقمية المبسطة ومراكز الأعمال الجامعة أن تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى الخدمات بكفاءة. وتمثل الاستثمارات في الهياكل الأساسية والتكنولوجيات الناشئة، إلى جانب الشراكات مع المنظمات الدولية، عوامل أساسية. ووافقه محاضر آخر الرأي، محدداً مجالات مثل الحوسبة العالية الأداء ومراكز البيانات وحلول الاتصال الإلكتروني في المناطق الريفية التي تتسم بأهمية بالغة في الاستعداد للذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاق التحول الرقمي. وأكد المحاضر، بالاستناد إلى التجارب الوطنية، أن الدعم الدولي عنصر أساسي في النهوض بالسياسات في مجالات مثل التنظيم والمدفوعات الرقمية والضرائب والتجارة الرقمية. وأضافت محاضرة أخرى أن مجمعات التكنولوجيا تحظى بأهمية بالغة. وكانت الشراكات التي أقيمت مع المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد، مفيدة أيضاً في تبادل الممارسات الفضلى وتسريع نقل المعرفة وتعزيز التعاون الذي أدى إلى تقدم مشاريع الاقتصاد الرقمي والاستثمار.

61- وقالت إحدى المحاضرات إن الدعم الدولي مهم في تعزيز قدرات رواد الأعمال الرقميين المحليين، لا سيما في المراحل الأولى من النمو. وأشارت إلى مساهمات الجهات المانحة ومبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية للنساء في تمكين رائدات الأعمال الرقميات.

62- وأكد عدة محاضرين على أهمية تعزيز الأطر التنظيمية والسياساتية من أجل تحول رقمي شامل للجميع وآمن. وحدد جميع المحاضرين وضع معايير عالمية مشتركة للتجارة الرقمية، وتعزيز التعاون الدولي لضمان مشاركة جميع البلدان في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتوفير الدعم لتوسيع نطاق الأعمال التجارية المحلية، بما يشمل رائدات الأعمال باعتبارها عوامل أساسية لتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد العالمي.

نحو سلاسل إمداد ولوجستيات تجارية قادرة على الصمود ومستدامة وشاملة للجميع

63- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد أن الاضطرابات التي تشهدها سلاسل الإمداد تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يتسم تعزيز سلاسل الإمداد القادرة على الصمود من أجل التنمية، الذي يشمل عمليات الانتقال إلى مسار منخفض الكربون والنظم الرقمية وشبكات التجارة القادرة على الصمود والشاملة للجميع، بالعدل والإنصاف. ولا بد من وجود موانئ قادرة على تحمل تغير المناخ، وإلى تهيئة ممرات للنقل العابر، وتيسير التجارة، والاستثمار في البنية التحتية، وتوفير التدريب، ووضع أطر تنظيمية مؤاتية. وأعلنت أن المنتدى الثاني لسلاسل الإمداد العالمية سيُعقد في المملكة العربية السعودية في عام 2026.

64- وركز اجتماع المائدة المستديرة على التحديات الرئيسية والحلول والفرص المحتملة، فضلاً عن إجراءات السياسة العامة ذات الأولوية التي تهدف إلى تعزيز استدامة سلاسل الإمداد في البلدان النامية وقدرتها على الصمود. وسلط أحد المحاضرين الضوء على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة لاضطرابات سلسلة الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن عدد من التحديات المرتبطة بالاعتماد على الواردات. وبالإضافة إلى المساعدة الخارجية، ينبغي للبلدان النامية أن تبني قدرتها على الصمود بالاستناد إلى استراتيجيات وطنية قائمة على رؤية وطنية. ويتطلب تحويل مواطن الضعف إلى فرص تحديث الهياكل الأساسية، والرقمنة، وإصلاح المنظومة الجمركية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجيع الاستثمار.

65- وأشار محاضر آخر إلى ما تواجهه ليسوتو من تحديات فريدة من نوعها ناشئة عن موقعها الجغرافي باعتبارها بلداً نامياً غير ساحلي ومن أقل البلدان نمواً. وتعاني تجارة المرور العابر من التأخيرات وارتفاع التكاليف وانعدام القدرة على التنبؤ بالأنظمة المنطبقة على الحدود. ومن الضروري بذل جهود متضافرة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ومن الضروري أيضاً تيسير التجارة وإبرام اتفاقات مرور عابر ووجود ممرات إلى البحر.

66- وأوضح محاضر آخر أن الجزائر تعمل على تعزيز شبكة النقل والخدمات اللوجستية، آخذة في الاعتبار التكامل الاقتصادي القاري وخطة عام 2063، وأنها تهدف إلى ربط الموانئ بالدول الأخرى في أفريقيا، ولا سيما الدول غير الساحلية، وكذلك بأوروبا والخليج العربي. وأشار إلى أن التعاون الإقليمي والنقل المتعدد الوسائط والاستثمار في الهياكل الأساسية تمثل عوامل أساسية. وأشار محاضر آخر إلى أن التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتسم بأهمية بالغة لإيجاد سلاسل إمداد قادرة على الصمود ومستدامة وتعتمد على التكنولوجيات الرقمية. وأكد محاضر آخر أهمية الخدمات اللوجستية القادرة على الصمود، والاستثمار في الهياكل الأساسية، والرقمنة، والنقل المتعدد الوسائط، وإدارة المخاطر، إلى جانب تحديث الهياكل الأساسية والتجارة الرقمية والمنصات اللوجستية والتعاون بين القطاعين العام والخاص واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والعمل الاستباقي من أجل التأهب لمجابهة المخاطر.

67- وشدد محاضر آخر على أن قناة بنما تأثرت في عملياتها بالاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ، وأن بنما تمكنت من تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ باتخاذ تدابير للتصدي لا تعتمد على الهياكل الأساسية فحسب. وأكد أن الخدمات اللوجستية القادرة على الصمود تتطلب التخطيط البعيد المدى والتكيّف واستخدام التكنولوجيا؛ وأن بناء القدرات، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد أمور ضرورية. وقدم منتدى سلاسل الإمداد العالمية الذي نظمه الأونكتاد في عام 2024 أفكاراً ثاقبة عن تحسين الخدمات اللوجستية والنقل البحري والرقمنة بالنسبة إلى قناة بنما وعن مكانتها بوصفها شرياناً استراتيجياً للتجارة العالمية.

68- وأكد محاضر آخر على أن ترابط شبكات النقل والخدمات اللوجستية في أنغولا تُعدّ من الأولويات الاستراتيجية، لا سيما من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ويتسم التعجيل بتطوير الممرات وإدارتها إدارةً رشيدةً بأهمية خاصة أيضاً. وأشار إلى أن الرقمنة أمرٌ بالغ الأهمية في تسريع العمليات، شأنها في ذلك شأن جهود الاستدامة، بما في ذلك التمويل المستدام.

69- وقال محاضر آخر إن التجربة في الهند تؤكد الحاجة إلى سلاسل إمداد قادرة على الصمود وتعتمد على القدرات الذاتية. وتطوير الهياكل الأساسية أمرٌ بالغ الأهمية لدعم الخدمات اللوجستية والصناعة المحلية. ومن المهم تعزيز شبكات النقل وبناء القدرة على الصمود وضمان الموثوقية في سلاسل الإمداد المحلية والدولية على حد سواء. وينبغي إيلاء الأولوية للشراكات الدولية الموثوقة بدلاً من الاعتماد على عنصر التكلفة وحده. ويمكن أن يساعد التعاون والتآزر، إلى جانب مشاركة الحلول الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق بنظم الدفع، وتقاسم الممارسات الفضلى، في تحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

70- وأشار جميع المحاضرين إلى أن اضطرابات سلاسل الإمداد التي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان الأشدّ ضعفاً أصبحت تتكرر بشكل متزايد، وهو ما يجعل الاستدامة والقدرة على الصمود وإدارة المخاطر أمراً بالغ الأهمية. وتشمل المجالات المتداخلة ذات الأولوية، تطوير الهياكل الأساسية؛ والاستثمار والتحديث عبر مختلف الوسائط والشبكات والممرات؛ والابتكار؛ والرَقْمَنة؛ والتآزر؛ وبناء القدرات.

تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة

71- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يدعم التنمية. وتأثير الذكاء الاصطناعي رهين بالخيارات المعتمَدة في مجالي الاستثمار والحوكمة، وبالجهات التي تصوغ القواعد. ورأت أن البلدان تحتاج إلى استراتيجيات شاملة تركز على تحسين الهياكل الأساسية والبيانات والمهارات. وسلطت الضوء على أهمية التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات للنهوض بالمساءلة ودور المرافق الرقمية المشتركة في سد الفجوات الرقمية.

72- وتناولت حلقة النقاش الأولى تجارب بلدان مختلفة في مجال الذكاء الاصطناعي. وعرض محاور بإيجاز السبل التي سيؤثر بها الذكاء الاصطناعي على مسارات التنمية في البلدان تأثيراً مباشراً وغير مباشر. وتشمل آثاره المباشرة تطبيقات قطاعية، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في مرافق الرعاية الصحية في البرازيل. ويؤدي الذكاء الاصطناعي بطريقة غير مباشرة إلى زيادة الطلب على الهياكل الأساسية الرقمية والكهرباء، وهما عاملان ينبغي مواءمتهما مع أهداف الاستدامة والأهداف البيئية. ودعا إلى عدم الاقتصار على ضمان النفاذ إلى الإنترنت، بل التركيز فضلاً عن ذلك على التوصيلية المناسبة لعمليات الذكاء الاصطناعي. وكثيراً ما تفتقر البلدان النامية إلى أطر الحوكمة، لا سيما التشريعات وآليات الإنفاذ الفعالة.

73- وشدد محاضِر آخر على أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون محفزاً للتنمية إلا إذا اقترن بمبادرات تعزز الوصول والإنصاف. وينبغي أن تنمي البلدان مهارات الأفراد في مجال الذكاء الاصطناعي. واستخدام الذكاء الاصطناعي في الزراعة وتعبئة الموارد، بطرق منها زيادة فعالية تحصيل الإيرادات العامة، يمكن أن يساعد بوجه خاص في التنمية في أقل البلدان نمواً.

74- وأشار مُحاضر آخر إلى أن تحقيق إمكانات الذكاء الاصطناعي لزيادة التنمية يتطلب تمتين الهياكل الأساسية والمؤسسات وأطر الحوكمة القابلة للتشغيل البيني، إلى جانب بناء القدرات تحقيقاً للتنمية الشاملة للجميع. وسلط مُحاضر آخر الضوء على قدرة الذكاء الاصطناعي على تحقيق التحول. فلم يعد بإمكان البلدان النامية أن تنافس فقط على أساس رخص اليد العاملة، بل ينبغي لها أن تعطي الأولوية لتنمية رأس المال وكفاءة القوى العاملة.

75- وركزت حلقة النقاش الثانية على فرص الذكاء الاصطناعي وحوكمته. وأكدت محاضرة أن الذكاء الاصطناعي قد يتسبب في فقدان الوظائف، لكنه يمكن أن يتيح أيضاً فرصاً للنمو ولخلق وظائف جديدة. وسلطت الضوء على الحاجة الماسة إلى جهود التمويل وإلى التدريب على المهارات على نطاق واسع. والتعاون العالمي والإقليمي ضروريان لكي تتسق البلدان نُهجها في مجال الذكاء الاصطناعي وتجني ثماره معاً.

76- وشددت محاضرة أخرى على ضرورة اتباع نهج جدير بالثقة محوره الإنسان لتحقيق إمكانات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الحوكمة والكفاءة في مختلف القطاعات. وأكدت الحاجة إلى مبادرات لإدارة البيانات وتنمية المهارات تقوم على مبادئ الأمن والأخلاقيات. وسلط مُحاضر آخر الضوء على الحاجة الملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتنمية المهارات في البلدان النامية. وتنشأ أكبر فوائد الذكاء الاصطناعي عن تطبيقه في قطاعات محددة، مما يتطلب تنمية المهارات ووضع معايير دولية لخفض تكاليف التكنولوجيا. وشجع البلدان على التماس الدعم من وكالات الأمم المتحدة، وشدد على أهمية السياسات الوطنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

77- ودعا المحاضِر الأخير إلى الانتقال من النموذج التقليدي القائم على المستهلك – المنتج إلى نموذج يعطي الأولوية للموارد البشرية ورأس المال باعتبارهما محركين للتنمية. وأشار إلى أنه ينبغي اعتبار الأخلاقيات ضرورية لضمان تقاسم منافع التقدم تقاسماً منصفاً.

78- وبوجه عام، سلط العديد من المحاضرين الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز التنمية لأنه يمكن أن يفضي إلى تحوُّل في قطاعات الرعاية الصحية والزراعة والإدارة العامة. ويتطلب تحقيق هذه الإمكانات استراتيجيات وطنية تركز على الهياكل الأساسية والبيانات والمهارات. وشددوا أيضاً على أهمية التعاون العالمي باعتباره وسيلة للنهوض بالمساءلة والأخلاقيات والثقة، فضلاً عن أهمية مبادرات بناء القدرات التي تتمحور حول الإنسان.

الإقليمية في زمن عدم اليقين

79- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد ما يكتسيه التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة من أهمية متزايدة لمعالجة عدم اليقين في التجارة الدولية. وقد أصبحت الإجراءات التجارية الأحادية الجانب أكثر تواتراً، فبات من المستحيل التنبؤ بها، الأمر الذي يؤثر تأثيراً غير متناسب على البلدان النامية. وتوفر التجارة الإقليمية القرب وإمكانية التنبؤ ومساراً عملياً للمضي قدماً. وخلافاً للتكتلات الإقليمية الحصرية، يعزز النهج العملي المتمثل في "الإقليمية المندمجة مع العولمة" التكامل الدولي مع الحفاظ على شموله للشركاء غير الإقليميين. وأكدت من جديد التزام الأونكتاد بدعم جهود التكامل الإقليمي التي تعزز التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع.

80- وبحثت حلقة النقاش الأولى الأهمية المتزايدة التي تكتسيها الإقليمية المندمجة في العولمة في المشهد التجاري الحالي المتقلب، وكيف أن التكامل الإقليمي والشراكات بين بلدان الجنوب تشكل في الآن ذاته حاجزاً أمام عدم اليقين العالمي ونقطة انطلاق نحو مشاركة متعددة الأطراف على نطاق أوسع. وبالتركيز على الإقليمية المندمجة في العولمة باعتبارها استجابة استراتيجية إلى استحالة التنبؤ بالتجارة، اتفق المحاضرون على أن توطيد التعاون الإقليمي يمكن أن يساعد في التخفيف من تحديات التجارة العالمية وتبادلوا الرؤى والتجارب.

81- وسلط أحد المحاضرين الضوء على منافع الإقليمية المندمجة مع العولمة من خلال الشبكة الواسعة من اتفاقيات التجارة الحرة التي عززت إلى حد كبير القدرة التنافسية والابتكار في المغرب. وأكد محاضر آخر أهمية الإقليمية المندمجة في العولمة بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وأوضح أن التعاون الإقليمي يتيح إنشاء ممرات تجارية وشراكات في مجال الطاقة ومبادرات رقمية ومناطق تجارية استراتيجية، وهو ما يسهم في تهيئة مناخ استثماري أكثر قابلية للتنبؤ. وشددت محاضرة أخرى على دور الإقليمية المندمجة في العولمة في ضمان انتقال سلس والحد من استحالة التنبؤ فيما يتعلق بالتجارة في سياق رفع اسم كمبوديا المرتقب من فئة أقل البلدان نمواً.

82- وتناول المحاضرون أيضاً التحديات التي تواجه الإقليمية المندمجة في العولمة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. ودعا أحدهم إلى إعادة تقييم قواعد التجارة، لا سيما في مجال الخدمات، لتعكس بصورة أفضل واقع الاقتصاد العالمي المتطور. وسلط محاضر آخر الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، والنهوض بالرقمنة، ودعم التحولات في مجال الطاقة، وتحسين الربط بشبكات النقل. ودعت محاضرة أخرى إلى التحرير التدريجي، مع أوجه مرونة مدمجة وفترات انتقالية أطول. وشددت أيضاً على الحاجة إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية.

83- وبحثت حلقة النقاش الثانية كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يكون بمثابة أساس لتعددية الأطراف، وكيفية ضمان أن تكون الإقليمية مكملة ومعززة للجهود المتعددة الأطراف وأن تساهم في التنمية المستدامة.

84- واتفق المحاضرون على أن الإقليمية المندمجة في العولمة تكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف وتيسر مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية. ووصف أحد المحاضرين التعاون الإقليمي بأنه جسر إلى تعددية الأطراف ووسيلة للتغلب على القيود الجغرافية، مثل موقع البلد غير ساحلي. وأكد بعض المحاضرين أن المشاركة النشطة في التكامل الإقليمي تعزز مواقفهم التفاوضية في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وشدد محاضرون أيضاً على أهمية توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الإقليمية لدعم التنمية الشاملة والمستدامة. وأشارت مديرة حلقة النقاش إلى أن المناقشات ساعدت في تحديد المجالات التي يمكن للأونكتاد أن يركز فيها جهوده الرامية إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق المساعدة التقنية وتحليل السياسات وتنمية القدرات.

وضع تصور جديد للتجارة: مسار أوسع نحو التنمية

85- قالت الأمينة العامة للأونكتاد إن التجارة لا تزال محركاً أساسياً للتنمية، لا سيما للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، مشيرةً إلى أن الضغوط المتزايدة الناجمة عن عدم اليقين في السياسات وتقلب التعريفات الجمركية وتراجع القدرة على التنبؤ بالبيئة التجارية العالمية. وأكدت قدرة النظام على الصمود، حيث سُجل نمو قوي في الخدمات والتجارة بين بلدان الجنوب، على الرغم من أن مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية لا تزال محدودة. وينبغي أن ينطوي رسم تصور جديد للتجارة على التزام بإصلاحٍ قائم على قواعد مشتركة وعادلة ويمكن التنبؤ بها. وشددت على ضرورة الأخذ بمعاملة خاصة وتفاضلية تلبي احتياجات البلدان النامية، ورأت أن معايير الاستدامة والمعايير الرقمية الناشئة لا ينبغي أن تصبح حواجز بحكم الواقع أمام التجارة.

86- ونظرت حلقة النقاش الأولى في التحديات الرئيسية التي تعترض الاستفادة من عالم مستدام والمساهمة فيه وكيف يمكن تقوية النظام التجاري الدولي لدعم التنمية المستدامة.

87- وأشار محاضِر إلى أن التقدم الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظل مقيداً باعتماد البلد على الصناعات الاستخراجية على الرغم من أنه غني بالموارد الطبيعية. ورأى أن هناك حاجة إلى التنويع بالنهوض بقطاعات أخرى، بما فيها الزراعة، وإلى استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية. وأقر مُحاضر آخر بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري في نيبال، باعتبارها دولة غير ساحلية، لتنمية الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية. والتكاملَ الإقليمي والمشاركة في التجارة العالمية مساران أساسيان بنفس القدر نحو تحقيق التنمية المستدامة.

88- وأكدت محاضِرة مجدداً التزام بلدها بالتعددية وإصلاح النظام التجاري العالمي تمشياً مع الانتقال البيئي والانتقال الرقمي. وثمة حاجة إلى نهج متكامل إزاء جميع أهداف التنمية المستدامة وإلى مؤسسات تعزز المساءلة والكفاءة والتعاون الإقليمي. وعرض مُحاضر آخر الدروس المتعلقة بالنمو المستدام، الذي عزاه إلى الانفتاح وإلى نظامٍ قائم على القواعد. وأشار إلى الحاجة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية وتجديد التعاون الإقليمي، قائلاً إن تآكل القواعد التجارية وعدم خضوع المنافسة للتنظيم يمكن أن يضرا بجميع الاقتصادات.

89- ونظرت حلقة النقاش الثانية في السبل التي يمكن بها للسياسات التجارية الوطنية أن تدعم التنمية واستيعاب الجميع، والفرص المتاحة في مجال تجارة الخدمات، والكيفية التي يؤثر بها عدم اليقين في النظام التجاري العالمي على استخدام السياسات التجارية الوطنية من أجل التنمية.

90- وعرضت محاضِرة جهود جامايكا الرامية إلى توسيع قطاع الخدمات الرقمية والحد من الضعف الاقتصادي من خلال تطوير الهياكل الأساسية ودعم ريادة الأعمال وتحديث النظامين اللوجستي والجمركي. وأشار مُحاضر آخر إلى أن التحديات التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف وتركيز الاقتصادات الكبرى على الإصلاحات التي تخدم مصالحها يثبطان الاستثمار في أقل البلدان نمواً. ووصف الجهود المبذولة في موزامبيق لتنويع الاقتصاد بالنهوض بقطاعات السياحة والطاقة والاتصالات، مستفيدة في ذلك مما يتيحه الأونكتاد من تدريب ومساعدة تقنية.

91- وشددت محاضِرة أخرى على ضرورة إدراج الاستدامة في الاتفاقات التجارية من أجل تعزيز سلاسل قيمة قادرة على الصمود ومدعومة بالتكنولوجيا. وتقاسم البيانات بشفافية وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص عناصر أساسية لتحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل. وعرض محاضر آخر استراتيجية بنغلاديش التي تركز على تحرير التجارة وتحسين الخدمات اللوجستية وتنويعها. وناقش التحديات المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك ارتفاع تكاليف التمويل، وفقدان فرص النفاذ التفضيلي، وزيادة الحواجز غير الجمركية.

92- وشددت محاضرة أخرى على أن التنويع الذي يشمل قطاعات غير المواد الخام لا يزال أولوية. ولا تزال كازاخستان، باعتبارها بلداً غير ساحلي، لتواجه قيوداً كبيرة متعلقة بالمرور العابر. وقد عززت عضويتها في منظمة التجارة العالمية القدرة على التنبؤ والقدرة التنافسية والمعايير والنفاذ إلى الأسواق.

93- وقال المحاضرون إن الأونكتاد ينبغي أن يوجه الإصلاحات التي تعزز الشمول والاستدامة والقدرة على التنبؤ في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتطلب تحقيق التنمية من خلال التجارة التضامن والاستثمار في رأس المال البشري وإيجاد توازن بين القواعد العالمية والواقع المحلي.

الأولويات الاستراتيجية والتوجهات الناشئة لسياسة الاستثمار وريادة الأعمال

94- سلطت الأمينة العامة للأونكتاد الضوء على الانخفاض المستمر في تدفقات الاستثمار العالمي، لا سيما في القطاعات الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أثبتت التجارة العالمية والاقتصاد العالمي قدرتهما على الصمود، فإنهما ظلا غير مستقرين، مما يؤكد الحاجة الملحة لتوجيه الاستثمار نحو أشد البلدان احتياجاً. وعلى الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على جذب استثمارات جديدة، فإن من المهم بناء القدرات الوطنية للاستفادة من التكنولوجيات الناشئة استفادةً كاملةً. وثمة حاجة إلى أطر سياسات متماسكة تستفيد من الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، مع الحرص في الوقت نفسه على إزالة الحواجز القائمة والقضاء على التفاوتات المستمرة.

95- وتناولت حلقة النقاش الأولى الموضوع من وجهة نظر بلدان مختلفة. وسلط المحاضرون الضوء على الأولويات المشتركة، بما في ذلك الحاجة الملحة لاستعادة الثقة والاستقرار باعتبارهما من أسس الاستثمار، ودعوا إلى وضع سياسات يمكن التنبؤ بها ولوائح تنظيمية واضحة، وإلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وبالإشارة إلى *تقارير الاستثمار العالمية*، سلط المتحاورون الضوء على تبادل المعرفة وبناء القدرات باعتبارهما عنصريْن ضروريْن لدعم البلدان النامية في تصميم أطر فعالة للاستثمار. وفي هذا الصدد، يُعَدّ الأونكتاد شريكاً رئيسياً يقدم المساعدة التقنية ومستودعاً للممارسات الفضلى.

96- واتفق المتحاورون كذلك على أهمية تيسير الاستثمار، بسبل منها تطوير المنصات الرقمية، لتحسين الكفاءة والشمول. وتحظى أدوات مثل مراكز الخدمات الجامعة والمنصات الإلكترونية لتسجيل المشاريع ومنح التراخيص بأهمية بالغة في تهيئة الظروف المؤاتية لريادة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي.

97- ركز كل متحدث على تجارب بلده، بدءاً من استراتيجية التنويع التي تركز على الابتكار وخلق فرص العمل ودعم الأعمال التجارية المحلية الصغيرة وتشجيع التحول الرقمي، ومروراً بنهج قائم على المساعدة والتجارة والاستثمار، وبرؤية حكومية واضحة، وبيئة تنظيمية مؤاتية، وحوار بين القطاعين العام والخاص، وانتهاءً بوضع سياسات قائمة على البيانات، فضلاً عن جذب الاستثمارات العالية الجودة وتشجيع الاستثمار وتيسيره، والابتكار، وريادة الأعمال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

98- ودعا المحاضرون الأونكتاد إلى مواصلة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية، ولا سيما بناء القدرات في مجال الاستثمار وريادة الأعمال، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المملوكة للنساء، والنهوض بالنمو الشامل والمستدام القائم على الثقة والتكنولوجيا والتعاون.

99- أما حلقة النقاش الثانية، فركزت على تبادل المحاضرين نُهُج الإصلاح المتبعة في بلدانهم من أجل توسيع نطاق الاستثمار والنهوض بريادة الأعمال. وأكد جميع المحاضرين على أن الاستثمار المستدام يتطلب حوكمة ذات مصداقية ورؤية وطنية مشتركة، فضلاً عن سياسات تحوّل الاستدامة إلى محرك للقدرة التنافسية.

100- وسلط العديد من المحاضرين الضوء على وضع الاستدامة في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية وفي سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع. وتناولوا مسألة حوافز الاستثمار القائمة على الأداء والمرتبطة بخلق فرص العمل والقيمة المضافة وتنمية المهارات والحوافز الخاصة بقطاعات معينة، بما فيها الحوافز المتصلة بقطاع الطاقة وعمليات التحول الرقمي. وينبغي أن تعزز سياسات النهوض بالاستثمار وريادة الأعمال الإدماج وتستهدف الشباب والنساء.

101- وأكد محاضر آخر أن البلدان التي تعاني من مواطن ضعف هيكلي تحتاج إلى سياسات استثمارية ذكية تعزز مصداقيتها وتكسبها ثقة المستثمرين. وأكد على أهمية الاستفادة من مشاركة الشتات من خلال الأدوات الرقمية. وأشار محاضر آخر إلى ضرورة وضع أسس يمكن أن تجسدها بيئة أعمال سليمة ومؤسسات شفافة وخدمات عامة فعالة، من أجل جذب الاستثمارات والاحتفاظ بها.

102- واتفق المحاضرون على أهمية السياسات المتماسكة والابتكار والثقة والتعاون المتعدد الأطراف لحشد الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة. وأكدوا على الدور المستمر الذي يؤديه الأونكتاد بوصفه منبراً للحوار ودعم السياسات بشأن الاستثمار من أجل التنمية.

ثالثاً- المسائل التنظيمية والاجرائية ومسائل أخرى

ألف- افتتاح المؤتمر (البند 1 من جدول الأعمال)

103- أُقيم حفل افتتاح الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في قصر الأمم في جنيف. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة ميا موتلي، رئيسة وزراء بربادوس[4]؛ والسيد غاي بارميلان، المستشار الاتحادي لسويسرا؛ والسيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس تيمور - ليشتي[4]؛ والسيد فام مينه تشينه، رئيس وزراء فييت نام[4]؛ والسيدة أنالينا بيربوك، رئيسة الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة[4]؛ والسيدة تاتيانا فالوفايا، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيدة ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة للأونكتاد.

باء- انتخاب الرئيس

(البند 2 من جدول الأعمال)

104- انتخب المؤتمر في جلسته العامة 308 (الافتتاحية)، المعقودة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025، بالتزكية السيد غي بارميلان، المستشار الاتحادي لسويسرا، رئيساً له. وقد رشحته السيدة ساندرا ف. هاسباندز، وزيرة التدريب والتعليم العالي في حكومة بربادوس، متحدثةً باسم رئيسة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام 2021.

جيم- إنشاء هيئات الدورة

(البند 3 من جدول الأعمال)

105- في الجلسة نفسها، قرر المؤتمر إنشاء لجنة جامعة للنظر في البند الموضوعي المحدد المشار إليه في الجلسة العامة (البند 8 من جدول الأعمال) ولتقديم تقرير عنه. وأشير إلى أنه وفقاً للمادة 63 من النظام الداخلي، للّجنة الجامعة أن تنشئ ما قد يلزم من أفرقة صياغة لأداء وظائفها.

دال- انتخاب نواب الرئيس والمقرر

(البند 4 من جدول الأعمال)

106- قرر المؤتمر، في الجلسة العامة الافتتاحية (308) أيضاً، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أن يتألف مكتبه من 25 عضواً، بينهم الرئيس، ونواب الرئيس، ورئيس اللجنة الجامعة، ومقرر المؤتمر. وقرر المؤتمر كذلك أن يتم تشكيل المكتب على نحوٍ يكفل التوزيع الجغرافي العادل، أي سبعة أعضاء من أفريقيا، وسبعة أعضاء من آسيا، وسبعة أعضاء من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتسعة أعضاء من المجموعة باء، وأربعة أعضاء من المجموعة دال، وعضو من الصين.

(4) بيان بالفيديو.

107- وانتُخب المرشحون التالية أسماؤهم:

رئيس اللجنة الجامعة:

السيد بول بيكرس	هولندا (مملكة -)

نواب الرئيس:

السيدة هاسميك تولماجيان	أرمينيا
السيد غالب إسرافيلوف	أذربيجان
السيد ماثيو أنتوني ويلسون	بربادوس
السيد فيليب فوي - دروموند غوف	البرازيل
السيدة صوفيا بوزا	شيلي
السيدة ديبورا ريفاس سافيدرا	كوبا
السيد سيزار سانشيز إيكازا	إكوادور
السيدة هايدي شروديروس - فوكس	فنلندا
السيد محمدو م. أ. كاه	غامبيا
السيدة صوفيا هافاسي	هنغاريا
السيد أحسن الحبيب	إندونيسيا
السيدة كامينا جونسون سميث	جامايكا
السيد أنيل كومار سينها	نيبال
السيد خوليو مولتو	بنما
السيد أندري روسو	رومانيا
السيد إبراهيم خريشة	دولة فلسطين

المقرر:

لويس خوان شوكويخوارا شيل	بيرو

108- ووفقاً للممارسة المتَّبعة في الماضي، قرر المؤتمر إشراك منسقي المجموعات الإقليمية ورؤساء الهيئات الفرعية إشراكاً تاماً في أعمال المكتب.

هاء- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

(البند 5 من جدول الأعمال)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

109- أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، وفقاً للمادة 14 من النظام الداخلي، لجنةً لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، تقرّر أن تتألف هذه اللجنة من نفس الدول التسع التي عيّنتها الجمعية العامة للعمل في لجنة وثائق التفويض في آخر دورة لها (الثمانين). وهكذا كان تكوين لجنة وثائق التفويض على النحو التالي: الاتحاد الروسي، وأندورا، وبوتسوانا، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وليسوتو، وماليزيا.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

110- أقر المؤتمر، في جلسته العامة 321 (الختامية)، المعقودة في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2025، تقرير لجنة وثائق التفويض بصيغته الواردة في الوثيقة TD/549.

واو- إقرار جدول الأعمال

(البند 6 من جدول الأعمال)

111- أقر المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة عشرة الوارد في الوثيقة TD/542 (انظر المرفق الأول).

زاي- مناقشة عامة

(البند 7 من جدول الأعمال)

112- أثناء المناقشة العامة، التي جرت في الجلسات العامة 311 و314 و315 و318 و319 و320، أدلت ببيانات 116 دولة من الدول الأعضاء ومكتب واحد تابع للأمم المتحدة وست منظمات حكومية دولية وعشر مجموعات إقليمية ومجموعة واحدة من البلدان وأربع منظمات غير حكومية، أو أُدلي ببيانات نيابةً عنها. ويمكن الاطلاع على البيانات المدلى بها في المناقشة العامة وعلى تسجيلات الفيديو الخاصة بها في https://unctad.org/unctad16.

حاء- تحديد ملامح المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة

(البند 8 من جدول الأعمال)

اللجنة الجامعة

113- اجتمعت اللجنة الجامعة طوال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر لمواصلة مهمة استكمال المفاوضات في إطار البند 8 من جدول الأعمال، في جلسات عامة رسمية وجلسات ومشاورات غير رسمية مختلفة، حتى الجلسة العامة الختامية النهائية للمؤتمر. وذكر رئيس اللجنة الجامعة، في تقريره المقدم إلى الجلسة العامة الختامية للمؤتمر، في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أن اللجنة توصلت إلى توافق في الآراء بشأن النص المتفاوض عليه واعتمدته في جلستها العامة الرسمية الأخيرة. وبناء على ذلك، أوصى الرئيس بإحالة مشروع توافق آراء جنيف إلى الجلسة العامة للمؤتمر لاعتماده رسمياً.

طاء- مسائل أخرى

(البند 9 من جدول الأعمال)

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)

114- أقر المؤتمر، في جلسته العامة 321 (الختامية)، المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، قوائم الدول الواردة في الوثيقة TD/B/INF.261 (انظر المرفق الخامس).

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدَّم إلى المؤتمر

115- أحاط المؤتمر علماً، في جلسته العامة الختامية أيضاً، بتقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى المؤتمر، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/543.

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

116- في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر، المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أكدت الأمينة العامة للأونكتاد أن المؤتمر عُقد في سياق مبادرة وعملية إصلاح الأمم المتحدة 80 وخفض التكاليف المقترح بنسبة 20 في المائة. وأكدت أن الأونكتاد يأخذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية على محمل الجد وأن الأمانة ستحشد جميع الموارد الحالية والمتاحة للوفاء بها. غير أن الوضع الحالي يعني أن المؤسسة ستحتاج إلى المرونة والوقت لتقييم وتحديد المتطلبات النهائية للوثيقة الختامية. وقالت إنها تنوي، بمجرد انتهاء عملية مبادرة الأمم المتحدة 80، عرض أي مقترحات تتعلق بالاحتياجات من الموارد على الدول الأعضاء للنظر فيها في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2028.

ياء- اعتماد تقرير المؤتمر المقدَّم إلى الجمعية العامة

(البند 10 من جدول الأعمال)

117- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة 321 (الختامية)، المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، تقريره المقدم إلى الجمعية العامة على أساس أن يوضع في صيغته النهائية، تحت إشراف المقرر، مع أخذ وقائع الجلسة العامة الختامية في الاعتبار. ويُنشر توافق آراء جنيف من أجل نظام اقتصادي عادل ومستدام: إعلان سياسي وتوافق آراء جنيف كإضافتين (TD/561/Add.1 وTD/561/Add.2، على التوالي) لهذا التقرير ويعتبران جزءاً لا يتجزأ منه.

كاف- الإعراب عن الامتنان للاتحاد السويسري، حكومةً وشعباً

118- اعتمد المؤتمر بالتزكية، في جلسته العامة الختامية أيضاً، إعراباً عن امتنانه للاتحاد السويسري، حكومة وشعباً، بالصيغة المعروضة في الوثيقة TD/544.

لام- الجلسة العامة الختامية

119- في الجلسة العامة 321 (الختامية) للدورة السادسة عشرة للمؤتمر، أعربت العديد من الوفود عن تقديرها للمؤتمر ونتائجه. وأدلى العديد من الوفود ببيانات موقف (انظر المرفق الثاني).

120- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، أعلنت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أن منتدى إشبيلية بشأن الديون أُطلق باعتباره إرثاً رئيسياً للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1- افتتاح المؤتمر.

2- انتخاب الرئيس.

3- إنشاء هيئات الدورة.

4- انتخاب نواب الرئيس والمقرر.

5- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

6- إقرار جدول الأعمال.

7- المناقشة العامة.

8- تحديد ملامح المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة.

9- مسائل أخرى:

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)؛

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدَّم إلى المؤتمر؛

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر.

10- اعتماد تقرير المؤتمر المقدَّم إلى الجمعية العامة.

المرفق الثاني

بيانات الموقف

ترد البيانات الواردة في هذا المرفق، بالترتيب الذي أُدليت به في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025، للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بناء على طلب الدول الأعضاء المعنية. وجميع البيانات هي نسخ غير محررة مقدمة باللغة التي وردت أو سلمت بها.

[English/Spanish only]

A. Colombia[5]

Misión Permanente de Colombia ante las Naciones Unidas en Ginebra

I-DCHONU-334-25

La Misión Permanente de Colombia ante las Naciones Unidas y otros Organismos Internacionales en Ginebra presenta sus atentos saludos a la Honorable Secretaría General de la ONU Comercio y Desarrollo (UNCTAD) con ocasión de referirse a la adopción del documento final de la Decimosexta Reunión de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD 16).

Sobre el particular, esta Misión desea comunicar las consideraciones sobre la última cláusula del párrafo *45 BIS (d) a saber: "(...) and noting their interest and commitment to develop a dedicated work programme on LLDCs under the UNFCCC*".

Colombia reconoce Los desafíos particulares de desarrollo y comercio que enfrentan Los Países en Desarrollo sin Litoral (LLDCs, por sus siglas en inglés), especialmente en lo relacionado con la logística, el acceso a los mercados y la conectividad digital. Sin embargo, en el marco de la Convención Marco de las Naciones Unidas sobre el Cambio Climático (CMNUCC) y del Acuerdo de París, los criterios para el otorgamiento de apoyo y cooperación diferenciada se basan en la vulnerabilidad frente a los efectos adversos del cambio climático, y no en condiciones geográficas o comerciales. La clasificación de los LLDCs, si bien es relevante en el contexto del desarrollo y el comercio internacional, no constituye un criterio de vulnerabilidad climática conforme a La Convención.

De igual forma, Colombia considera que la propuesta de incluirá los LLDCs entre los grupos de especial vulnerabilidad al cambio climático es un asunto altamente sensible. Las referencias a categorías específicas de países en desarrollo —como Los Países Menos Adelantados (LDCs) y Los Pequeños Estados Insulares en Desarrollo (SIDS)—fueron el resultado de complejos compromisos políticos alcanzados tras largos años de negociación. Introducir nuevas categorías o ampliar las ya existentes podría sentar un precedente problemático, reabriendo debates delicados que hasta ahora se han mantenido cuidadosamente equilibrados en el marco de la Convención y el Acuerdo de París.

Colombia estima que la creación de nuevas subcategorías dentro del grupo de países en desarrollo puede fragmentar la unidad del Sur Global y debilitarlos esfuerzos colectivos. La vulnerabilidad frente al cambio climático debe abordarse desde un enfoque de solidaridad, cooperación e inclusión, reconociendo la diversidad de realidades nacionales sin establecer jerarquías o divisiones artificiales entre países que comparten desafíos estructurales comunes.

Colombia, como país en desarrollo que contribuye mínimamente a las emisiones globales, enfrenta impactos desproporcionados del cambio climático. Subrayamos que el camino más constructivo no consiste en ampliar listas de grupos, sino en fortalecer los

[5] Submitted on 24 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 45 bis (d) renumbered as para. 80.73.

mecanismos de cooperación y apoyo internacional de manera inclusiva y equitativa. Este enfoque permitirá que todos los países en desarrollo refuercen su resiliencia, implementen compromisos ambiciosos y alcancen un desarrollo sostenible en consonancia con los objetivos de la Convención y del Acuerdo de París.

Asimismo, Colombia recuerda que la creación de nuevos órganos o programas de trabajo conlleva implicaciones financieras y operativas significativas, en un contexto de recursos limitados dentro del sistema multilateral. Por ello, considera esencial priorizar el uso eficiente de los mecanismos ya existentes antes de establecer nuevas estructuras institucionales.

Por último, esta misión agradece a la Secretaría General de la UNCTAD que quede registro en el acta de las sesiones de la UNCTAD 16 la reserva hecha por Colombia, así como sus consideraciones al respecto.

La Misión Permanente de Colombia ante las Naciones Unidas y otros Organismos Internacionales en Ginebra se vale de la ocasión para reiterar a la Honorable Secretaría General de la ONU Comercio y Desarrollo (UNCTAD) las seguridades de su más alta y distinguida consideración.

Ginebra, 24 de octubre de 2025

B. Japan[6]

Thank you, Mr. President. While Japan also joined the conference, Japan would like to reserve a position on the new text 42 (a) bis. I'm sorry, 42 bis (a). In particular, the reference to "and in accordance with applicable international agreements" for the reason that the proposal came very late. It is impossible for us to consult with capital. This paragraph is without prejudice to Japan's position [in] other international bodies, including in the UN. I will submit this in writing. So, I would request the secretariat to record my position.

Thank you.

C. Venezuela (Bolivarian Republic of), Group of Friends in Defence of the Charter of the United Nations[7]

Gracias, Presidente. Venezuela toma la palabra en nombre del Grupo de Amigos en Defensa de la Carta de las Naciones Unidas.

El Grupo de Amigos en Defensa de la Carta de la ONU reunido en ocasión del 16° período de sesiones de la Conferencia de la UNCTAS reafirma su firme compromiso con los principios y propósitos de la Carta de la ONU y con un orden internacional basado en el respeto al derecho internacional y el multilateralismo.

Subrayamos el papel fundamental de la UNCTAD como el foro principal de la ONU para el tratamiento integrado del comercio y el desarrollo y reconocemos su contribución esencial como plataforma para que los países en desarrollo articulen sus inquietudes y promuevan sus intereses.

Expresamos nuestra profunda preocupación por la creciente aplicación de medidas coercitivas unilaterales que constituyen una violación flagrante del derecho internacional y de la Carta de las Naciones Unidas.

El Grupo de Amigos en Defensa de la Carta de la Carta acoge el texto convenido en el entendimiento de que, si bien no se incorpora un párrafo operativo específico sobre las medidas coercitivas unilaterales, existe un compromiso de esta Conferencia para que el diálogo entre los Estados miembros sobre este tema siga su curso.

---

[6] As delivered on 23 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 42 bis (a) renumbered as para. 80.41.

[7] As delivered on 23 October 2025.

Confiamos en que la Conferencia seguirá asumiendo un papel cada vez más significativo sobre la materia.

Solicitamos, señor Presidente, que esta interpretación sobre lo acordado respecto a las medidas coercitivas unilaterales quede formalmente reflejada en el registro oficial de las sesiones.

Muchas gracias, Presidente.

D. Argentina[8]

Gracias, señor Presidente.

La Argentina agradece los esfuerzos de los facilitadores y la secretaría por el trabajo constructivo a lo largo de todo el proceso de negociación.

Sin embargo, y como ya lo expresáramos, nos hemos disociado de los documentos finales de la Conferencia por considerar que no reflejan de manera equilibrada las prioridades y preocupaciones de nuestro país relacionadas con la necesidad de avanzar hacia una modernización efectiva del comercio internacional y de evitar nuevas distorsiones o medidas restrictivas que erosionen el crecimiento económico.

Asimismo, la Argentina no comparte las referencias específicas al cambio climático a la Agenda 2030 y sus objetivos de desarrollo sostenible que constituyen objetivos de carácter aspiracional y no compromisos jurídicamente vinculantes.

Asimismo, no comparte el contratamiento que el texto otorga a los conflictos regionales y el enfoque respecto de las sanciones unilaterales.

Por último, Argentina considera como una oportunidad perdida que el documento adoptado exceda el mandato de la UNTAD, desviándose de su propósito técnico y de su enfoque en el comercio y el desarrollo.

Gracias, señor Presidente.

E. Cuba[9]

Gracias, Presidente.

La delegación cubana quisiera agradecer a la presidencia, a los facilitadores, la secretaría y a las delegaciones los sinceros e intensos esfuerzos realizados para lograr una exitosa Conferencia.

La delegación cubana ha participado de manera activa y constructiva en este proceso.

Hemos contribuido con las mesas redondas, compartiendo nuestras experiencias en las consultas sobre el documento final.

Hemos aportado nuestras propuestas tomando en cuenta, al mismo tiempo, las de otras delegaciones.

El documento final que ha sido acordado está muy lejos de ser perfecto.

Tiene insuficiencias y limitaciones, pero consideramos que el balance final es positivo.

La UNCTAD cuenta con un documento de consenso que guiará el trabajo de la organización en los próximos años.

En lo que se refiere a la cuestión de las medidas coercitivas unilaterales, la delegación cubana ha aceptado el lenguaje en el entendido de que, aun cuando no se incluyó un párrafo operativo sobre el tema, estamos hasta un proceso en curso en el

[8] As delivered on 23 October 2025.
[9] As delivered on 23 October 2025.

contexto del cual continuará el diálogo sobre la importante cuestión de las medidas coercitivas unilaterales entre los Estados miembros.

Esperamos que, como resultado de este diálogo, la UNCTAD pueda desempeñar un papel cada vez más relevante en esta materia.

Solicitamos, señor Presidente, que nuestro entendido sobre el acuerdo alcanzado respecto a las medidas coercitivas unilaterales quede debidamente registrado en las actas de esta Conferencia.

Muchas gracias.

F. Iran (Islamic Republic of)[10]

Islamic Republic of Iran

Statement by H.E. Mr. Ali BAHREINI, Ambassador and Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the UN offices and other international Organizations in Geneva
Reservation – UNCTAD 16
Geneva, Thursday 23 October 2025

Mr. President,
Madam Secretary-General,
Excellencies,
Distinguished Delegates,

At the outset, I wish to express our sincere appreciation to you, Mr. Bolinger, as President of the meeting and Mr. Paul Bekker, Chair of the Prep com for their able leadership. We also extend our gratitude to the Friends of the Chairs for their tireless efforts and constructive engagement throughout this process.

Our delegation further wishes to thank the people and the Government of Switzerland for their warm hospitality and for graciously hosting this important Conference, as well as for all the efforts made to facilitate the work of UNCTAD 16. We also wish to acknowledge the professionalism and dedication of the UNCTAD Secretariat, and to express our appreciation to the Group of 77 and China, along with other coordinators, for their valuable contributions during the negotiations.

Mr. President,

While joining the consensus on the outcome document, the delegation of the Islamic Republic of Iran wishes to place the following points on record:

On Commitments:

The Islamic Republic of Iran reiterates that it has no commitment to any instruments or agreements or others referred to in the outcome document of UNCTAD 16 to which it is not a party, including the Paris Agreement. Our support for the consensus is extended solely in the spirit of cooperation and should not, under any circumstances, be interpreted as acceptance of obligations arising from such instruments. Furthermore, wherever the outcome documents make reference to “Agenda 2030” it is meant as per to our viewpoints the 2030 Agenda for Sustainable Development-as adopted by the United Nations General Assembly.

On Substantive Issues – Unilateral Coercive Measures (UCMs):

We deeply regret that the important issue of Unilateral Coercive Measures — which was duly reflected in the preambular section of the previous two UNCTAD Conferences — has not received the attention it rightfully deserves in this Conference. The Islamic Republic of Iran had expected UNCTAD 16 to establish a clear mandate enabling the

[10] Submitted on 24 October 2025.

organization to examine the implications of such measures through the lens of trade and development, which lies squarely within UNCTAD's mandate.

It is evident that UNCTAD remains the only international politico-economic platform within the United Nations system equipped to address this issue comprehensively. The omission of this matter represents a missed opportunity to foster a balanced and development-oriented dialogue.

Moreover, during the past two years, whenever requests were made within UNCTAD to undertake independent research and analysis on this issue, some groupings argued that there was no operative mandate in the outcome document to do so. Yet now, when countries—particularly those directly affected by such measures—have requested that mandate to be explicitly included in the operative paragraphs of the outcome document, the proposal has been rejected by the other side. This selective approach undermines both the credibility and the impartiality of our collective work and raises serious questions regarding the consistency of our deliberative processes.

We therefore express our strong dissatisfaction in this regard.

Mr. President,

UNCTAD must continuously revisit its vision and adapt to the rapidly evolving global challenges that shape trade and development. We hope that future deliberations will embrace a more inclusive, transparent, and forward-looking approach, fully aligned with UNCTAD's founding principles and long-standing mandate.

In this connection, the delegation of the Islamic Republic of Iran requests the UNCTAD Secretariat to place this statement on official record and to incorporate it in the report and other relevant documents of the Conference as part of its official proceedings.

Finally, we wish all delegations every success in their continued efforts to promote a fairer, more inclusive, and equitable global economic order.

Thank you.

G. Israel[11]

Thank you, Chair.

The State of Israel disassociates itself from the reference related to the Palestinian cluster at UNCTAD.

H. Canada[12]

Thank you very much.

While Canada joined consensus of this outcome document, we have an outstanding concern and wish to reserve our position on paragraph 42 bis (a), which is unclear in its intent. Canada's positions at UNCTAD are without prejudice in our positions on technology transfer in other fora at the UN and elsewhere, and Canada continues to stress the need for technology transfer to take place on voluntary, mutually agreed terms.

We request that our statement be reflected in the records.

Thank you.

[11] As delivered on 23 October 2025.

[12] As delivered on 23 October 2025.

I. Paraguay[13]

Ministerio de Relaciones Exteriores, Paraguay

MP-ONUG/MP/N° 104/2025

La **Misión Permanente del Paraguay ante la Oficina de las Naciones Unidas y Organismos Especializados con sede en Ginebra,** saluda muy atentamente a la **Misión Permanente del Peru ante la ONU** y **Otros Organismos lnternacionales con sede en Ginebra,** en su calidad de Coordinador del Grupo G77 y China, con ocasión de hacer referencia a la intervención hecha en nombre del grupo en ocasión del debate general de la Conferencia UNCTAD XVI, celebrada del 20 al 23 de octubre del corriente.

Al respecto, esta Misión Permanente comunica su disociación del párrafo 14, ya que dicho párrafo contiene elementos que difieren de las posiciones de política exterior del Paraguay en los foros internacionales pertinentes.

La **Misión Permanente del Paraguay ante la Oficina de las Naciones Unidas y Organismos Especializados con sede en Ginebra,** hace propicia la ocasión para renovar a la **Misión Permanente del Peru ante la ONU y Otros Organismos lnternacionales con sede en Ginebra,** las seguridades de su distinguida consideración.

Ginebra, 24 de octubre de 2025

Ministerio de Relaciones Exteriores, Paraguay

VMREI/DGPE/DOEM/N.0 1134/2025

Asunción,14 de noviembre de 2025

Señora Secretaria General:

Tengo el honor de dirigirme a Vuestra Excelencia con ocasión de referirme al «Consenso de Ginebra», adoptado en el marco del Decimosexto período de sesiones de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (XVI UNCTAD).

Al respecto, la República del Paraguay, como país en desarrollo, valora la adopción de dicho documento, destacando el rol de la UNCTAD como organismo articulador del sistema de Naciones Unidas en el tratamiento de la intersección entre el comercio y el desarrollo.

Ante un panorama global cada vez más desafiante, para el Paraguay se torna esencial el fortalecimiento del multilateralismo y la promoción del entendimiento mutuo entre los países. Por ende, como miembro del «Grupo G77 y China», mi país ha participado de las negociaciones de manera constructiva y ha ejercido la máxima flexibilidad en aras de contribuir a la aprobación del instrumento.

El consenso logrado evidencia el compromiso del Paraguay con la unidad y la acción conjunta que conlleva la participación en el sistema multilateral, mas no implica la aquiescencia implícita de la totalidad de los temas incluidos.

Como fuera manifestado el 23 de octubre de 2025, ratificamos nuestra disociación de los párrafos 80.68 y 80.69 relativos a la cuestión palestina, y del párrafo 60 sobre medidas unilaterales coercitivas, por contener elementos que difieren de los lineamientos de política exterior del Paraguay de aquellos expresados en los foros competentes.

Además, me permito hacer las siguientes acotaciones sobre elementos incluidos en el documento que ameritan una manifestaci6n de la posición del Paraguay:

a. Con relación al párrafo 18 sobre el acceso a los mercados, el Paraguay entiende que no es sobre la capacidad de los países en desarrollo de administrar las

[13] Submitted on 24 October 2025 and on 14 November 2025. See TD/561/Add.2; para. 14 renumbered as para. 5.

medidas arancelarias y no arancelarias, sino su afectación por las mismas y su capacidad de retaliación, a lo que el párrafo se intenta referir.

b. Respecto al párrafo 80.53 que hace referencia al cambio climático, ratificamos que los recursos a ser utilizados deben ser generados de conformidad con las obligaciones de los Estados en el ámbito de la Convención Marco de las Naciones Unidas sobre el Cambio Climático (CMNUCC) y su Acuerdo de París. Los principios de responsabilidades comunes pero diferenciadas y las capacidades respectivas, a la luz de las diferentes circunstancias nacionales y el de la justicia climática, constituyen principios irrenunciables que subyacen a los compromisos asumidos por los países en desarrollo y los desarrollados.

Hago propicia la oportunidad para renovar a Vuestra Excelencia las seguridades de mi más alta y distinguida consideración.

Embajador **Rubén Ramíriz Lezcano**
Ministro

A Su Excelencia
Señora **Rebecca Grynspan**
Secretaria General
Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo
Ginebra, Confederación Suiza

J. India[14]

Mr. President,
Madam Secretary-General,
Excellencies,
Distinguished Delegates,

Let me first take this opportunity to thank you, the Chair, to the Chair of the Prepcom Ambassador, our very own G77 Coordinator Ambassador of Peru, all the friends of the Chair for their tireless work during the negotiations. I also take this opportunity to thank all experts and negotiators who have brought us to the conclusion of UNCTAD XVI.

I take the floor to explain India's position on the overall ministerial text, the Geneva Consensus and the approach towards this important quadrennial event. Let me share three simple ideas for UNCTAD XVI . Thoughts that weave together where we have been and where we are headed.

First, idea is about belief. Amidst gruelling trade negotiations, our Commerce and Industry Minister pauses everything to join us in Geneva. That stopover was India's quiet affirmation of faith in UNCTAD's important role. Excellencies and distinguished delegates, we have all felt the heat of the issues, eroding confidence in rules-based trade, non-market distortions, supply chain chokepoints, pressure to change special and differential treatment, unilateral green barriers, technological gaps that pull nations apart. Developing countries bear the brunt, undermining the development of trade, but as our minister put it, it is time for a reset, a new deal. Let's make sure our outcome document in the next four years reflect that, balanced progress, not agendas favouring one side over another.

Second, we are the fastest growing major economy, over 7 per cent GDP growth over the last three years. We have lifted millions from poverty, built self-reliance through self-reliant India and are willing to share our expertise in digital public infrastructure empowering almost 1.5 billion with the rest of the world. Our 1,700 global capability centres, international solar alliance, coalition for disaster resilient infrastructure, biofuels pack and services driving 55 per cent of GDP show change at scale. Half our energy comes

[14] As delivered on 23 October 2025.

from renewables. We are on track for 500 gigawatt by 2030. As we fulfil our Paris commitments, we reject burden-sharing. India's development journey is a template for growth. We invite developed and developing worlds alike to join, to work together, to foster mobility and mutually beneficial and balanced partnerships.

Third, we should face the future with purpose. UNCTAD's mission should be to advance trade as a development tool, sparking innovation in a shifting landscape. We are committed to global South cooperation. This has to be turned into a concrete action agenda that can provide genuine and long-lasting solutions in several areas from minerals, fertilizers and logistics to digital payments. Let us bridge divides pursuing development for all with trust and effort, viewing the world as one family.

These ideas remind us that challenges are opportunities for us to seize. Let's build that future together as India stands as a trusted partner for the world.

Thank you.

K. Russian Federation[15]

Уважаемый господин Председатель,
уважаемая госпожа Генеральный секретарь,
Ваше Превосходительство,
уважаемые делегаты,

я сделаю два заявления в национальном качестве.

Первое заявление в рамках реализации права на ответ, второе заявление интерпретирующее.

Заявление в рамках права на ответ

В своих выступлениях многие участники Конференции отмечали важность восстановления доверия в рамках многосторонней системы, призывали к совместному решению глобальных проблем, созданию равных условий для инклюзивного экономического развития.

Россия полностью разделяет эти благородные цели и готова конструктивно сотрудничать со всеми партнёрами для их достижения.

При этом не можем оставить без реакции политически ангажированные антироссийские высказывания отдельных национальных делегатов. Решительно отвергаем прозвучавшие обвинения.

К дисбалансу в мировой торговой системе, нарушению цепочек поставок, к ограничению свободного движения жизненно важной для многих развивающихся и наименее развитых стран энергетической и продовольственной продукции приводят в первую очередь различные ограничения и односторонние принудительные меры.

Россия неизменно выступает за равноправное, взаимоуважительное сотрудничество в интересах развития на основе Устава ООН и принципов многосторонности.

ЮНКТАД должен оставаться платформой для профессионального и деполитизированного обсуждения вопросов мировой торговли, инвестиций и устойчивого развития.

Интерпретирующее заявление

Россия приветствует результативное завершение министерской Конференции.

По итогам принят документ, выработка которого потребовала значительных усилий и поиска сложных компромиссов.

[15] As delivered on 23 October 2025.

Текст, возможно, не является идеальным во всех аспектах, однако он представляет собой приемлемый и сбалансированный результат, отражающий интересы широкого круга участников.

Итоговый документ Конференции отражает общий настрой на укрепление взаимопонимания и поиск согласованных решений в интересах устойчивого и инклюзивного развития.

Конференция вновь подтвердила, что даже по самым сложным и чувствительным вопросам государства могут находить решения и идти вперёд по пути диалога и сотрудничества.

Российская Федерация считает важным, чтобы ЮНКТАД продолжала и впредь уделять внимание изучению воздействия односторонних принудительных мер на торговлю и развитие. Эта работа имеет большое значение для укрепления глобальной устойчивости и достижения целей устойчивого развития.

Благодарю вас.

L. Republic of Korea[16]

Thank you very much, Chair.

Korea also wishes to reserve our position on paragraph 42 bis (a). We are unable to obtain instructions from capital due to the late hour and last-minute insertion. In particular, the intent and effect of “and in accordance with applicable international agreements” in the paragraph is unclear. 42 bis (a) is without prejudice to Korea’s position that transfer should be voluntary and on mutually agreed terms.

Thank you.

M. Holy See[17]

Explanation of Position of the Holy See on the Outcome Document of the 16th Ministerial Conference of the United Nations Trade and Development (UNCTAD)
Geneva, 23 October 2025

Mr. President, Madam Secretary General,

The Holy See would like to congratulate you, Mr. President, as well as the Chair of the Committee of the Whole and the entire membership of the United Nations Trade and Development for the successful conclusion and consensual adoption of the outcome document.

The Holy See reaffirms its support for UNCTAD’s mandate and its work around its three pillars to foster a global economy that truly serves the integral development of every person and of the whole person, who is both the agent and the beneficiary of progress.

In such perspective, economic and trade policies must never lose sight of the God-given human dignity and the common good. The outcome documents of this Ministerial Conference are to be read in such perspective of a development centered on the human person. Hence, my Delegation appreciates the recognition that eradicating poverty and hunger remains the foremost global priority. Similarly, we take positive note of the inclusion of language that acknowledges migration as a contributor to sustainable development. We likewise attach particular importance to the recognition of the needs of countries in special situations. Their structural vulnerabilities and exposure to external shocks call for renewed global solidarity.

[16] As delivered on 23 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 42 bis (a) renumbered as para. 80.41.
[17] Submitted on 23 October 2025.

On financing for development, the Holy See emphasizes that debt sustainability and development finance remain moral imperatives. In this regard, we recognize the efforts to recreate the balance achieved in the Sevilla Commitment.

Mr. President,

The Holy See reiterates its position regarding the term “gender”. The Holy See underlines that any reference to “gender” and related terms contained in the negotiated outcome document that has been adopted by this Ministerial Conference (TD(XVI)) or that will be used within or adopted by the intergovernmental machinery of UNCTAD is to be understood as grounded in the biological sexual identity that is male or female.

In conclusion, the Holy See welcomes this outcome document as a testament to the value of effective multilateralism. It reflects the shared conviction that global challenges can only be met through cooperation rooted in solidarity and the pursuit of the common good. As we move forward, it is essential that this human-centered vision remains at the heart of our collective efforts.

I ask this statement to be included in the official record of this meeting.

Thank you, Mr. President.

N. Azerbaijan[18]

Thank you, Mr. President.

Azerbaijan wishes to convey its position regarding the new 26 bis alt. (2) paragraph under the environment, climate change and development cluster of the outcome document.

Azerbaijan, as the President of COP 29, reaffirms its unwavering commitment to upholding the integrity of the outcomes and milestone achievements of COP 29, which were reached through extensive inclusive and good faith negotiations among all parties under the authority of the United Nations Framework Convention on Climate Change. These decisions represent a delicate balance, a shared understanding that must not be reopened or weakened. We are deeply concerned by attempts to reopen or dilute the agreed language, which would undermine both the substantive results of COP 29 and the spirit of multilateral consensus that guided our deliberations in Baku.

Azerbaijan, therefore, cannot support any formulations that weaken the decisions duly adopted by the parties.

We recall that the United Nations General Assembly Resolution 79/206 adopted by consensus last December welcomed the successful convening of COP 29 and looked forward to the full and urgent implementation of the decisions. This consensus reflects the confidence of the international community in the results achieved in Baku.

Excellencies, the new collective quantified goal on climate finance is a cornerstone of the global climate architecture and one of the most significant milestones of COP 29. It represents renewed global commitment to provide predictable, adequate and accessible finance resources to developing countries to enable them to implement their climate actions effectively. The NCQG is not merely a financial target. It is a cornerstone for trust, ambition and balanced progress under the Paris Agreement.

For this reason, Azerbaijan believes the NCQG should be welcomed with due recognition and political support, as it embodies the spirit of shared responsibility and equity that lies at the heart of the UNFCCC process.

We emphasize that the inclusion of climate and environmental paragraphs in the document that doesn’t welcome the COP 29 decision is inconsistent with our national position and mandate as the COP 29 presidency.

[18] As delivered on 23 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 26 bis alt. (2) renumbered as para. 46.

Accordingly, Azerbaijan places a reservation on all paragraphs of relevant clusters and requests that its reservation be duly reflected in the official report of the conference.

Thank you.

O. Australia[19]

Thank you, Mr. President.

While Australia has joined consensus on the outcome document, Australia would like to reserve our position on the new text in 42 bis (a) introduced this evening, specifically the reference to “and in accordance with applicable agreements”.

Given the late hour, we regretfully have not had the opportunity to obtain instructions on this new text proposal. Australia has a long-standing position in international fora that technology transfer should be voluntary and on mutually agreed terms. This paragraph is without prejudice to Australia’s position on technology transfer in other international bodies, including in the UN.

We request that our statement be included in the records.

Thank you, Mr. President.

P. Hungary[20]

Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations in Geneva

No. 130/2025/HUMIS/GVA

Geneva, 27 October 2025

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the United Nations Conference on Trade and Development and has the honour to communicate the following position of Hungary regarding the Geneva Consensus adopted on the Closing Plenary of the Sixteenth Session of the United Nations Conference on Trade and Development held on 23 October 2025.

Hungary welcomes the successful conference and underlines its support to the important work of the United Nations Conference on Trade and Development, acknowledging the vital role international trade plays in the economic development of countries, especially in this challenging period.

However, Hungary wishes to disassociate itself from the paragraph 2 septies, and the second paragraph of paragraph 46 alt. of the Geneva Consensus. Firstly, Hungary maintains its position on migration, expressed in the Note Verbal No. 188/2021/HUMIS/GVA, submitted as national statement to the Report of the United Nations Conference on Trade and Development on its fifteenth session, TD/541. Hungary does not support any form of migration, since in the view of Hungary, migration does not have any developmental effects. Furthermore, as a principled position, Hungary does not agree to politicising the work of international organisations. The extension of the mandate regarding Palestine is especially untimely in the current situation, when the ending of the Gaza war and the resolution of the Israeli–Palestinian conflict have gained a new and very positive momentum. Hungary highlighted these positions at the earliest stages of the negotiation process and engaged in discussions in a constructive manner in order to reach consensus. Therefore, the parts of the Geneva Consensus that do not correspond to and states otherwise than the positions above, are not applicable to Hungary.

[19] As delivered on 23 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 42 bis (a) renumbered as para. 80.41.

[20] Submitted on 27 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 2 septies renumbered as para. 66, and second para. of para. 46 alt renumbered as para. 80.69.

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations in Geneva expresses its wish that the position of Hungary is duly reflected in the Report of the Conference.

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations in Geneva expresses its wish that the position of Hungary is duly reflected in the Report of the Conference.

The Permanent Mission of Hungary to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Mission of Switzerland to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva the assurances of its highest consideration.

Correspondence Unit
Conference Servicing and Logistics Section
Intergovernmental Support Service
United Nations Conference on Trade and Development
GENEVA

Q. Viet Nam[21]

Madam Secretary-General,
Mr. President of the Trade and Development Board,
Excellencies,
Distinguished Delegates,

On behalf of the delegation of Viet Nam, I would like to extend my heartfelt congratulations on the successful conclusion of the sixteenth session of the United Nations Conference on Trade and Development, XVI. The adoption of the Geneva Consensus milestone for the international community is not only the outcome of tireless and constructive negotiations but also a testament of the enduring spirit of dialogue, compromise and solidarity amongst all member States. We commend the outstanding leadership of Madam Secretary-General, Rebeca Grynspan, whose vision and guidance have been instrumental in steering this process to a successful conclusion. We also highly appreciate His Excellency, Mr. Paul Bekkers, President of the Trade and Development Board, for his skilful coordination, as well as His Excellency Ambassador Luis Juan Chuquihuara, Chair of Peru, Chair of the Group of 77 and China, for his dedication and inclusive approach throughout the negotiations.

Viet Nam deeply values the active engagement and contribution of all member States, the intensity and length of our discussion over the past weeks have shown more than anything the strong commitment that countries attach to UNCTAD's roles in shaping global trade and development. The Consensus reached today is not just an agreement on words. It is a reaffirmation of our shared belief in multilateralism and our united resolve to make UNCTAD stronger, more relevant and more effective in advancing sustainable and inclusive development for all. As we celebrate this success, Viet Nam reiterates its firm support for UNCTAD's mission and stands ready to work closely with our partners to translate the spirit of Geneva Consensus into tangible actions for the benefit of people and planet.

Thank you.

R. United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland[22]

Thank you, Chair.

The UK thanks you, the host Switzerland, the coordinators of the regional groups and all those involved in the organization of the Conference for their tireless efforts this

[21] As delivered on 23 October 2025.
[22] As delivered on 23 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 42 bis (a) renumbered as para. 80.41.

week and in advance. The UK welcomes a consensus document. However, while the UK has joined the consensus of this outcome document, we have an outstanding concern and we wish to reserve our position on paragraph 42 bis (a), in particular the language, “and in accordance with applicable international agreements”.

This is primarily based on procedural grounds where new language has been proposed too late in the day for formal consultation with our system. It is unclear whether the text suggests new approaches to technology transfer that could set precedence inconsistent with established international frameworks. The UK’s positions at UNCTAD are without prejudice to our positions on technology transfer and other fora at the UN or elsewhere. The UK stresses the need for technology transfer to take place on voluntary, mutually agreed terms.

We request that our statement be reflected in the records.

Thank you.

S. State of Palestine[23]

Thank you, Mr. President. Merci beaucoup, thank you, Switzerland, for hosting this UNCTAD XVI and its outcome, the Geneva Consensus.

Excellencies, dear colleagues, good evening.

Palestine thanks UNCTAD for their works through the three pillars, helping and assisting Palestine to understand the impact of the occupation on development in Palestine and the cost of the Israeli occupation.

Dear all, remember what happened last two years in the Gaza Strip enclave and the far-right regime, war and military operations, restrictions of movement and de-development policies and practices against Palestinians and the illegal Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, Gaza Strip and West Bank, including East Jerusalem. This assessment will help us to plan an effective economic recovery not only helping the State of Palestine Government, but also the international community and the donors and partners understanding and adopting policies on how to rebuild the devastated Palestinian economic sector.

Mr. President, we do believe that the international community should require Israel to be the primary cost of financing the rebuilding of Gaza Strip economic sector, including roads, businesses, factories, farms and hundreds of thousands of other economic structures it intentionally and wantonly damaged and destroyed during this aggression. We think that international donors to Gaza Strip socioeconomic sectors reconstruction and rehabilitation should ensure that Israel contributes more than any other State. Israel has come to rely on the international community to bear the cost of its devastating assaults on Palestinians in the Occupied Palestinian Territory, Gaza Strip and West Bank, including East Jerusalem. Israel should assume its responsibility to bear the primary cost of financing the rebuilding of Gaza Strip, including all the infrastructure. International donors to Gaza Strip must hold Israel accountable. We request a neutral action from the international community, starting immediate assessment on the Israeli military operation in the Occupied Palestinian Territory, Gaza Strip and West Bank, including East Jerusalem, that led to unprecedented loss of life, displacement and widespread destruction of vital socioeconomic infrastructure of many people.

To conclude, Mr. President, humanity has failed. We don’t believe any more in the slogan “leaving no one behind”. But we assure you that it will resist, we will resist, to live on our homeland, the land of Jesus of Nazareth, our beautiful Palestine.

I thank you.

[23] As delivered on 23 October 2025.

T. Germany[24]

Thank you, Mr. President.

Germany is very satisfied that we could collectively reach consensus on the outcome document of UNCTAD XVI. However, we would like to regretfully reserve our position on paragraph 42 bis (a). We have a long-standing position in international fora that technology transfer should be voluntary and on mutually agreed terms. This paragraph is without prejudice to Germany's position on technology transfer and other international bodies including in the UN.

Thank you.

U. Brazil[25]

Thank you, Chair. UNCTAD has the potential to further enhance international economic governance to better reflect the needs of the global South and accelerate the implementation of the SDGs. It is a human-driven institution for its work and relevance derives primarily from a body of qualified and independent staff committed to the cause of development. All is well that ends well. We believe there is reason to celebrate the fruit of our collective efforts under the guidance of the Swiss Presidency, of the Secretary-General and of the Chair of the TDB.

Overall, we find the outcome document adopted today to be a significant achievement reflecting a middle ground for members. Through it we support UNCTAD as an institution. We honour its legacy and provide a solid basis for its future. We therefore welcome the Geneva Consensus, and we are hopeful for UNCTAD's future in the cycle of four years. This organization is uniquely positioned to help developing countries navigate the turbulent circumstances of our time. Trade and development are more important than ever.

Brazil is honoured to be able to count on UNCTAD as we have done so recently in the G20, in the BRICS and as we move towards COP 13 in Berlin where we hope to meet again.

Thank you.

V. Gambia[26]

Excellencies, distinguished delegates, esteemed colleagues and friends,

On behalf of the friends of the Chair of the digital economy pillar, I extend our deepest appreciation to all UNCTAD member States for your tremendous goodwill, dedication and tireless efforts in facilitating engagements and successful negotiations.

On the onset, the Gambia wishes to express our delight to join the Consensus without reservations. Your hard work under the exemplary leadership of our Secretary-General, Secretary-General Rebeca Grynspan, our Chair, Excellency Paul Bekkers and our Conference President, Excellency Erwin Bollinger has culminated in the remarkable achievement of consensus on the digital economy outcome document. We also convey heartfelt gratitude from our honourable Minister of Trade, Baboucarr Joof, to the UNCTAD Secretary-General and the entire UNCTAD leadership for steering this Conference to the historic Geneva Consensus.

This consensus on digital economy is a testament to our shared commitment to meaningfully closing the digital divide, advancing digital transformation and establishing robust digital public infrastructure with essential safeguards. It underscores the critical

[24] As delivered on 23 October 2025. See TD/561/Add.2; para. 42 bis (a) renumbered as para. 80.41.
[25] As delivered on 23 October 2025.
[26] As delivered on 23 October 2025.

importance of data and AI governance as well as the significant importance and requirements for a meaningful technology and knowledge transfers to enhance efficiencies, foster value chain creation and strengthen productive capacities for development, for economic growth and indeed for prosperity. These efforts are especially vital for least developed countries, developing island States, Africa and the global South broadly where digital inclusion and equity can unlock transformative opportunities.

We call upon all our partners and friends to rededicate and commit to mutually beneficial and meaningful partnerships and collaborations across digital data and AI as well as emerging technologies and importantly the significance of technology and knowledge transfers. These can only lead to win-win for our partners and friends. Such cooperation, Excellencies, is essential to ensuring equitable access and shared prosperity in an increasingly digital world.

In conclusion, Mr. President, let us carry forward this spirit of unity and ambition, inspired by the Geneva Consensus at UNCTAD XVI ministerial to drive development, prosperity and multilateralism. Together we pledge to continue this journey towards a digitally inclusive and sustainable future that, yes, that leaves no one behind, and I thank you on behalf of the Gambia.

Thank you so much.

W. Bangladesh[27]

Mr. President,
Madam Secretary-General,
Excellencies,
ladies and gentlemen,

I do not want to test your patience at this hour, but I feel it is imperative for us to recognize and celebrate our collective efforts.

Mr. President, in this challenging time when multilateralism is often questioned, our collective commitment is tested and shared responsibilities are under scrutiny. We have demonstrated today our renewed solidarity and partnership reflected in the adoption of the Geneva Consensus. We have proven that multilateralism remains the best way forward to address the challenges that the world is witnessing today.

Dialogue and mutual trust are the means to identify common ground and to find the best solution that serves all and we all deserve it. I would like to extend our appreciation to the Chair of the Committee of Whole, friends of the Chair, the regional coordinators and all the delegates who were involved in these negotiations. We look forward to UNCTAD carrying out the mandates we have just entrusted it with.

Thank you.

X. Finland[28]

Thank you, Chair.

I'm making this statement on behalf of my Ambassador, who had the privilege to serve as one of the Friends of the Chair on the clusters of climate and environment and inclusivity.

I want to thank Secretary-General Grynspan and Chair of the Committee of the Whole, Ambassador Bekkers, for their leadership throughout the journey. I also thank my colleagues, the other friends of the Chair and perhaps most of all, the group coordinators for their nearly superhuman-like work during the past months.

[27] As delivered on 23 October 2025.
[28] As delivered on 23 October 2025.

During our journey, which started early this year, it became very clear that our main goal will be to defend our global multilateral system. And this is exactly what we have succeeded today by adopting by consensus the Geneva Consensus. The negotiations were long and tough, but all the groups showed great flexibility to come to this point. I thank us all for that.

Thank you, Chair.

Y. Honduras[29]

Thank you, Mr. President,
Madam Secretary-General,
Excellencies,

On behalf of the Government of the Republic of Honduras, we wish to express our sincere appreciation to the Government of Switzerland, to the secretariat, to the President of the Committee of the Whole, to the coordination of the Group of 77 and China, and to all the delegates who have been able to reach a consensus on the document, which represents a road map for the next four years.

This Conference has affirmed the importance of the UNCTAD as a forum for dialogue and cooperation aimed at addressing the persistent asymmetries in the global economy and the multilateralism. Honduras will continue to uphold UNCTAD's founding principles, promoting and developing models centring on people and on economic, social and climate justice.

Thank you very much.

Z. Belarus[30]

MISSION PERMANENTE DE LA REPUBLIQUE DU BELARUS AUPRES DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES ET DES AUTRES ORGANISATIONS INTERNATIONALES A GENEVE

No. 02-08/756

The Permanent Mission of the Republic of Belarus to the United Nations Office and other International Organisations in Geneva presents its compliments to the Secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development and has the honour to communicate the following position of Belarus regarding the Outcome document and the Political declaration of the 16th session of the UNCTAD (Geneva, 20–23 October 2025).

Belarus supports the important work of the UNCTAD in promoting trade and development and remains committed to the successful implementation of the UNCTAD-16 Outcome document "The Geneva Consensus. Shaping the future: Driving economic transformation for equitable, inclusive and sustainable development".

However, Belarus dissociated itself from the Political declaration of UNCTAD-16, considering this document as an attempt to create the illusion of inclusiveness in the negotiation process, and cannot accept the exclusion from the Outcome document of a cluster reflecting the issue of unilateral coercive measures and their impact on international trade and development.

Belarus will continue to insist that unilateral economic, financial and trade coercive measures and their consequences for international trade and development should be the focus of UNCTAD's monitoring and analysis.

The Permanent Mission of Belarus reiterates its request that the enclosed position of Belarus be duly reflected in the report on the sixteenth session of the UNCTAD.

[29] As delivered on 23 October 2025.
[30] Submitted on 6 November 2025.

The Permanent Mission of Belarus avails itself of this opportunity to renew to the UNCTAD Secretariat the assurances of its highest consideration.

Geneva, 6 November 2025

Secretariat of the United Nations
Conference on Trade and Development
Geneva

المرفق الثالث

قائمة الأنشطة

أنشطة المؤتمر

الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): الجلسة العامة الافتتاحية (20 تشرين الأول/أكتوبر)

حوار القادة: جزء رفيع المستوى (20 تشرين الأول/أكتوبر)

اللجنة الجامعة: الجلسة العامة الافتتاحية، الجلسات الخاصة، الجلسة العامة الختامية (20–23 تشرين الأول/أكتوبر)

المناقشة العامة (20–23 تشرين الأول/أكتوبر)

وضع تصور جديد للتجارة: مسار أوسع نحو التنمية اجتماع مائدة مستديرة وزاري (20 تشرين الأول/أكتوبر)

تنفيذ التزام إشبيلية بشأن تمويل التنمية وإنشاء منصة للمقترضين اجتماع مائدة مستديرة وزاري (20 تشرين الأول/أكتوبر)

تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة اجتماع مائدة مستديرة وزاري (21 تشرين الأول/أكتوبر)

جعل الاقتصاد الرقمي شاملاً للجميع ومستداماً من خلال التعاون اجتماع مائدة مستديرة وزاري (21 تشرين الأول/أكتوبر)

الأولويات الاستراتيجية والتوجهات الناشئة لسياسة الاستثمار وريادة الأعمال اجتماع مائدة مستديرة وزاري (21 تشرين الأول/أكتوبر)

الإقليمية في زمن عدم اليقين اجتماع مائدة مستديرة وزاري (21 تشرين الأول/أكتوبر)

نحو سلاسل إمداد ولوجستيات تجارية قادرة على الصمود ومستدامة وشاملة للجميع اجتماع مائدة مستديرة وزاري (22 تشرين الأول/أكتوبر)

جلسة عامة مع الأمين العام للأمم المتحدة جزء رفيع المستوى (22 تشرين الأول/أكتوبر)

الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الجلسة العامة الختامية (23 تشرين الأول/أكتوبر)

أنشطة أخرى

أنشطة موازية

النظام الآلي للبيانات الجمركية: تكنولوجيا جديدة لتعزيز التجارة الفعالة والآمنة والمستدامة (20 تشرين الأول/أكتوبر)

منتجات آمنة لجميع المستهلكين (20 تشرين الأول/أكتوبر)

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية: تعزيز التمويل الميسور التكلفة (21 تشرين الأول/أكتوبر)

سد الفجوات في التصنيف الائتماني ومعلومات السوق (21 تشرين الأول/أكتوبر)

إعادة تشكيل التقدم: تجاوز الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحول شامل ومستدام (21 تشرين الأول/أكتوبر)

التنمية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ: التمويل والتحول الهيكلي والتعاون (21 تشرين الأول/أكتوبر)

توسيع القدرات الإنتاجية لتعزيز الاستدامة المالية للبلدان النامية (21 تشرين الأول/أكتوبر)

تيسير الاستثمار: التقدم المحرز والآفاق والخيارات السياساتية (21 تشرين الأول/أكتوبر)

حوار قادة الأعمال: الاستثمار في المستقبل (22 تشرين الأول/أكتوبر)

إشعال شرارة إمكانات ريادة الأعمال: برنامج إمبرتيك الذي ينفذه الأونكتاد في عصر التحول (22 تشرين الأول/أكتوبر)

موانئ جاهزة للمستقبل: استراتيجيات الطاقة والتحول الرقمي (22 تشرين الأول/أكتوبر)

التجارة الشاملة والاقتصاد الإبداعي (22 تشرين الأول/أكتوبر)

التجارة الشاملة في بيئة متغيرة: جعل السياسة التجارية تعمل لصالح النساء (22 تشرين الأول/أكتوبر)

صناع التغيير من أجل التجارة المستدامة: تعزيز الاقتصادات الدائرية والقائمة على التنوع البيولوجي (22 تشرين الأول/أكتوبر)

اللوائح المتعلقة بالتجارة من أجل التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة (23 تشرين الأول/أكتوبر)

المنتديات

منتدى التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية (21 تشرين الأول/أكتوبر)

المنتدى العالمي للسلع الأساسية (22 تشرين الأول/أكتوبر)

المنتدى العالمي للخدمات (23 تشرين الأول/أكتوبر)

منتدى الشباب (23 تشرين الأول/أكتوبر)

منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب (23 تشرين الأول/أكتوبر)

المرفق الرابع

الحضور*

1- وكان أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التالية أسماؤهم مُمَثلين في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
أندورا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
أيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكيا
توغو
تونس
تيمور – ليشتي
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر

* تتضمن قائمة الحضور هذه الجهات المشاركة المسجلة. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD(XVI)/INF.2.

جزر سليمان
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دولة فلسطين
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق

عمان
غابون
غامبيا
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كابو فيردي
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كيريباس
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيا
ليتوانيا

ليسوتو	ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
مالطة	ناميبيا
مالي	ناورو
ماليزيا	النرويج
مدغشقر	النمسا
مصر	نيبال
المغرب	النيجر
مقدونيا الشمالية	نيجيريا
المكسيك	نيكاراغوا
ملاوي	نيوزيلندا
ملديف	هايتي
المملكة العربية السعودية	الهند
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	هندوراس
	هنغاريا
منغوليا	هولندا (مملكة –)
موريتانيا	اليابان
موريشيوس	اليمن
موزامبيق	اليونان

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر:

الاتحاد الأفريقي

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

منظمة العمل العربية

الجماعة الكاريبية

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

كومنولث

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

اللجنة الاستشارية الدولية للقطن

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرنكوفونية

منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي؛

منظمة التعاون الإسلامي

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

مركز الجنوب

الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي

3- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مجلس حقوق الإنسان

مؤسسة التمويل الدولية

مركز التجارة الدولية

مكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الإحصاءات

حادي عشر – دور مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

جامعة الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

منظمة التجارة العالمية

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاتحاد البريدي العالمي

مجموعة البنك الدولي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة السياحة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة الخاصة

المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية

رابطة العمل الإنساني من أجل التنمية المتكاملة في السنغال

الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة

مركز أوروبا – العالم الثالث

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين

المنظمة الدولية للمستهلكين

الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية

التحالف النسائي الدولي

غرفة التجارة الدولية

المجلس الدولي للمرأة

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

الاتحاد الدولي للنقل على الطرق

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

الهيئة الدولية للخدمات العامة

الشبكة الدولية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامن

جمعية التنمية الدولية

معهد المعلومات والمفاوضات التجارية في جنوب أفريقيا وشرقها (معهد إقليمي)

شبكة العالم الثالث

منظمة القرية السويسرية

الجمعية العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية

مؤسسة مبادرة Datasphere

الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ

الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن

المعهد الدولي للمحيط

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

الرابطة الدولية للنساء العاملات في قطاع التجارة والنقل البحري

المنظمات المعتمدة لدى المؤتمر

منظمة العمل من أجل احترام البيئة وحمايتها

الوكالة الدولية للتنمية

المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

مبادرة تنمية ودعم ريادة الأعمال

الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية

منتدى السياسات العالمية

هولي هارت يونايتد

آفاق التبادل ومكافحة الفقر في أفريقيا

مجتمع عالمي متعدد الاستخدامات

الحياة والصحة في المركز

البرلمانيون

الاتحاد البرلماني الدولي

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

المرفق الخامس

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)**

القائمة ألف

إثيوبيا
الأردن
إريتريا
إسرائيل
إسواتيني
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بالاو
البحرين
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تايلند
تركمانستان
تشاد
توغو
تونس
تونغا
تيمور – ليشتي
الجزائر
جزر القمر
جزر سليمان
جزر مارشال
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سري لانكا
سنغافورة
السنغال
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غينيا الاستوائية
غينيا
غينيا – بيساو
فانواتو
الفلبين
فيجي
فييت نام
قطر
كابو فيردي
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
ليبيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ناميبيا
نيبال
النيجر
نيجيريا
الهند
اليمن

** بالصيغة التي شكلت بها في أيلول/سبتمبر 2025 والتي ترد في الوثيقة TD/B/INF.261.

القائمة باء

إسبانيا	الدانمرك	مالطة
أستراليا	سان مارينو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ألمانيا	السويد	
أندورا	سويسرا	موناكو
أيرلندا	فرنسا	النرويج
آيسلندا	فنلندا	النمسا
إيطاليا	قبرص	نيوزيلندا
البرتغال	الكرسي الرسولي	هولندا (مملكة –)
بلجيكا	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية
تركيا	لكسمبرغ	اليابان
جمهورية كوريا	ليختنشتاين	اليونان

(32)

القائمة جيم

الأرجنتين	ترينيداد وتوباغو	غرينادا
إكوادور	جامايكا	غواتيمالا
أنتيغوا وبربودا	جزر البهاما	غيانا
أوروغواي	الجمهورية الدومينيكية	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
باراغواي	دومينيكا	كوبا
البرازيل	سانت فنسنت وجزر غرينادين	كوستاريكا
بربادوس	سانت كيتس ونيفس	كولومبيا
بليز	سانت لوسيا	المكسيك
بنما	السلفادور	نيكاراغوا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	سورينام	هايتي
بيرو	شيلي	هندوراس

(33)

القائمة دال

ألبانيا	جورجيا	جمهورية مولدوفا
أرمينيا	هنغاريا	رومانيا
أذربيجان	كازاخستان	الاتحاد الروسي
بيلاروس	قيرغيزستان	صربيا
البوسنة والهرسك	لاتفيا	سلوفاكيا
بلغاريا	ليتوانيا	سلوفينيا
كرواتيا	الجبل الأسود	أوكرانيا
تشيكيا	مقدونيا الشمالية	أوزبكستان
إستونيا	بولندا	

(26)

المرفق السادس

قائمة الوثائق***

TD/542	جدول الأعمال المؤقت وشروحه مذكرة من الأمين التنفيذي
TD/543	تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدَّم إلى المؤتمر؛
TD/544	الإعراب عن الامتنان للاتحاد السويسري، حكومةً وشعباً
TD/545	الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/546	الإعلان الوزاري للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/547	الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/548	الإعلان الذي أدلت به مجموعة الـ 77 والصين أمام الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/549	تقرير لجنة وثائق التفويض
TD/550	بيان المجتمع المدني إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/551	إعلان الاجتماع الخامس لمنتدى الشباب إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/552	حوار القادة اجتماع رفيع المستوى ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/553	تنفيذ التزام إشبيلية بشأن تمويل التنمية وإنشاء منصة للمقترضين اجتماع مائدة مستديرة وزاري ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/554	جعل الاقتصاد الرقمي شاملاً ومستداماً من خلال التعاون اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/555	نحو سلاسل إمداد ولوجستيات تجارية مرنة ومستدامة وشاملة مائدة مستديرة وزارية ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/556	تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة اجتماع مائدة مستديرة وزاري ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/557	الإقليمية في زمن عدم اليقين اجتماع مائدة مستديرة وزاري ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/558	إعادة تصور التجارة: طريق أوسع للتنمية اجتماع مائدة مستديرة وزاري ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/559	الأولويات الاستراتيجية والاتجاهات الناشئة لسياسة الاستثمار وريادة الأعمال اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ملخص أعدته أمانة الأونكتاد
TD/560	جلسة عامة مع الأمين العام للأمم المتحدة الجزء الرفيع المستوى موجز أعدته أمانة الأونكتاد

*** الوثائق المذكورة متاحة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر (https://unctad.org/unctad16).

ASYCUDA: New technology to foster efficient, secure and sustainable trade	TD/INF.71
Safe products for all consumers	TD/INF.72
Multilateral and national development banks: Boosting affordable financing	TD/INF.73
Expanding productive capacities to enhance developing countries' financial sustainability	TD/INF.74
Bridging the credit rating and market information gaps	TD/INF.75
Investment facilitation: Progress, prospects and policy options	TD/INF.76
Reshaping progress: Moving beyond GDP for inclusive and sustainable transformation	TD/INF.77
Climate-resilient development: finance, structural transformation and cooperation	TD/INF.78
Igniting entrepreneurial potential: UNCTAD Empretec in the age of transformation	TD/INF.79
Inclusive trade and the creative economy	TD/INF.80
Future ready ports: Energy and digital transition strategies	TD/INF.81
Inclusive trade in a changing global landscape: Making trade policy work for women	TD/INF.82
Business leaders dialogue: Investing in the future	TD/INF.83
Changemakers for sustainable trade: Advancing circular and biodiversity-based economies	TD/INF.84
Trade-related regulations for economic integration and sustainable development	TD/INF.85
Digital for Development Forum	TD/INF.86
Global Commodities Forum	TD/INF.87
Global Services Forum	TD/INF.88
South–South Cooperation Forum	TD/INF.89
Youth Forum	TD/INF.90
List of participants	TD(XVI)/INF.2